جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم المالية و المحاسبة التخصص : تدقيق ومراقبة التسيير

واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

مقدمة من طرف الطالب : تحت

إشراف الأستاذ :

بوزيد دحو عبد الغني عكرمي حمو محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بوضراف الجيلالي	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	عكرمي حمو محمد	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	أمين مكاوي	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2019/2018

التشكرات

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة و السلام على أشرف المرسلين، أشكر الله عز وجل على تحقيقه لي لإنجاز هذا العمل.

أتوجه بالشكر الجزيل الأستاذ عكرمي حمو محمد لإشرافه على هذا العمل، و لنصائحه القيمة و لمرافقته لي طوال مدة انجاز هذا العمل.

وأتقدم بالشكر للأستاذ مرحوم محمد علاء لتوجيهاته و مساعدته.

كما أوجه الشكر لكل من ساعدني لإنجاز هذا العمل.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى أخي وأخواتي الأعزاء

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل أصدقائي و زملائي

إلى كل من يعرفني

إلى جميع هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

الفهرس

المحتويات	الصفحة
التشكرات	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
المقدمة العامة	01
الفصل الأول: نظرة عامة حول المحاسبة	04
المقدمة	05
المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة	06
المطلب الأول: مفهوم المحاسبة و أهدافها	06
المطلب الثاني: مبادئ المحاسبة و وظائفها	08
المطلب الثالث: أنواع المحاسبة	11
المبحث الثاني: دراسة المخطط المحاسبي الوطني	15
المطلب الأول: نشأة و تطور المخطط المحاسبي الوطني	15
المطلب الثاني: أقسام المخطط المحاسبي الوطني و أهدافه	16
المطلب الثالث: الإطار التقني للمخطط المحاسبي الوطني	18
المبحث الثالث: سلبيات و نقائص المخطط المحاسبي الوطني	23
المطلب الأول: غياب الإطار ألمفاهيمي النظري	23
المطلب الثاني: النقائص المتعلقة بالحسابات	24
المطلب الثالث: نقائص القوائم المالية	26
المبحث الرابع: المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني و المعايير المحاسبية الدولية	29
خاتمة الفصل	31
الفصل الثاني : إصلاحات النظام المحاسبي في الجزائر	32
مقدمة الفصل	33
المبحث الأول: إصلاحات النظام المحاسبي في الجزائر	34
المطلب الأول: أعمال لجنة المخطط الوطني للمحاسبة	34
المطلب الثاني: أعمال المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي	35
المطلب الثالث: أسباب تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد	36

المطلب الرابع: مقومات ومتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد	37
المطلب الخامس: تكلفة الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد	40
المطلب السادس: منهجية الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي الجديد	41
المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي الجديد	43
المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي	43
المطلب الثاني: المبادئ المحاسبية الأساسية للنظام المحاسبي المالي	45
المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي SCF و مميزاته	46
المبحث الثالث: مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المخطط المحاسبي الوطني	48
خاتمة الفصل	50
الفصل الثالث: تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	
مقدمة الفصل	52
المبحث الأول: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية	53
المطلب الأول: واقع البيئة المؤسساتية الجزائرية	53
المطلب الثاني: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية	54
المبحث الثاني: عوائق و تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية	55
المطلب الأول: عوائق تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية	55
المطلب الثاني: تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي	56
المطلب الثالث: صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي	59
المبحث الثالث:المعالجة المحاسبية	60
المطلب الأول: كيفية تسجيل العمليات المحاسبية	60
المطلب الثاني: كيفية إنشاء ميزانية حسب المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي الجديد	63
المطلب الثالث: المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي الجديد لصنف المخزونات	65
خاتمة الفصل	67
الخاتمة العامة	69
المراجع	73
الملاحق	
قائمة المحتويات	

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
I-01	تصنيف حسابات المجموعات	16
I-02	المجموعات و الحسابات الرئيسة و الفرعية و الجزئية	17
II-01	عملية الانتقال إلى الإفصاح وفق SCF	38

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان جدول	الصفحة
I-01	الأنشطة الثلاث للعملية المحاسبية	7
I-02	الميزانية العامة	21
I-03	مقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني و المعايير المحاسبية الدولية	28
II-01	مقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني	45
III-01	تحويل الحسابات من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد	60
III-02	المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي الجديد لصنف المخزونات	

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعد المحاسبة من الأدوات المهمة التي تساعد على ضبط أعمال المؤسسات بأنواعها المختلفة وتساعد القائمين عليها على اتخاذ القرارات الصعبة التي تكفل استمرار تلك المؤسسات ومساهمتها في تقوية وتدعيم الاقتصاد الوطنى. حيث شهدت الحقبة الماضية تغيرات كبيرة على المستويين العالمي والمحلي، مست مختلف جوانب المحاسبة، وأحدثت تغيرات جذرية سواء من ناحية إطارها الفكري أو أسلوب ممارسة العمل المحاسبي، كما أدت التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال وزيادة الاتجاه نحو إنشاء شركات المساهمة وتنشيط أسواق المال، إلى زيادة الحاجة إلى معلومات مالية مفيدة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة في هذا الإطار انطلقت بعض الجهود والمحاولات لوضع أسس دولية لمهنة المحاسبة أدت تدريجيا إلى نشوء ما يعرف للمعايير المحاسبية الدولية، التي تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبية على مستوى العالم. من أجل توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف المؤسسات من مختلف البلدان.

في ظل هذه التطورات التي أصبحت تشكل محيطا مؤثرا في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وفي ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري على العولمة من خلال الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة ، فإنه لا يمكن للمخطط المحاسبي الوطني أن يبقى جامدا في تحولات المحيط الموجود فيه، وهذا ما دفع الجزائر إلى تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد.

إلا أن تشبع المهنيين الجزائريين ومعايشتهم للمخطط المحاسبي الوطني لحوالي 32 سنة، بالإضافة إلى التباعد المطروح بين النظام الجديد والعديد من التشريعات و القوانين لا سيما الجبائية، أوجد العديد من الصعوبات لأجل تطبيقه، وهذا ما بينه تأجيل تطبيق النظام الجديد إلى سنة 2010 ، عكس ما كان مقرر تطبيقه سابقا بداية من 2009، أما على مستوى المؤسسات الجزائرية فإنه لا يتم تطبيق النظام المحاسبي الجديد بطريقة صحيحة، كما أن بعض المؤسسات تأخرت في تطبيقه، وهذا بالرغم من أن النظام المحاسبي المالي الجديد مستمد من المعايير المحاسبية الدولية التي تعتبر ذات جودة عالية.

1- إشكالية البحث:

مما سبق تبرز إشكالية هذا الموضوع كالتالي:

- فيما تكمن إشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية؟

و تتدرج من هذه الإشكالية مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي دوافع تبني النظام المحاسبي و التخلي عن المخطط الوطني للمحاسبة؟

- ما طبيعة النظام المحاسبي الجديد؟ وما هي المميزات التي جاء بها هذا الأخير؟ و لماذا؟

- ما هي درجة تأقلم المؤسسات مع النظام المحاسبي المالي، و ما أهم الصعوبات التي واجهتها؟

2 - أهداف الدراسة :

الهدف من خلال دراستنا إلى تحقيق التالي :

- الإجابة على الأسئلة الواردة في الإشكالية.

- التطرق للمخطط المحاسبي الوطني و دراسة النظام المحاسبي المالي الجديد

- اكتساب معارف جديدة تنمي فكرنا و فكر القارئ الذي يستعين بهذا البحث.

- التطرق إلى واقع تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للنظام المحاسبي المالي الجديد

3 - أهمية الدراسة :

تأتي هذه الأهمية في الفترة التي يغطيها البحث في الاقتصاد الجزائري، والتي تتميز بالتحول و الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، بهدف تطوير نظام المحاسبة فيها، وتقريبه من التطبيقات المحاسبية على الصعيد الدولي لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف مستخدمي المعلومة المحاسبية.

و تكمن أهمية البحث كذلك في إبراز مدى استعداد و استجابة المؤسسات الاقتصادية لتطبيق النظام المحاسبي الجديد وتحديد أهم الصعوبات المواجهة عند التطبيق.

4 - حدود الدراسة :

نظرا لأهمية الموضوع و اتساع حجم البحث، لابد من وضع حدود للدراسة:

*** الجانب النظري :**

سوف تتم دراسة النظام المحاسبي في الجزائر من خلال التطرق إلى المخطط المحاسبي الوطني و استعراض النظام المحاسبي المالي الجديد، بالإضافة إلى دراسة المعايير المحاسبية الدولية باعتبارها مرجع للنظام المحاسبي الجديد.

*** الجانب التطبيقي :**

سوف نركز في هذه الدراسة على واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية بولاية مستغانم من خلال الاستبيان الموجه لمكتب المحاسبة للأستاذ مرحوم

5 - صعوبة الدراسة:

أهم الصعوبات التي واجهناها خلال العمل الميداني تتلخص فيما يلي:

* قلة المراجع التي تناولت الإصلاحات المحاسبية في الجزائر و النظام المحاسبي المالي الجديد.

* قلة الدراسات الميدانية للموضوع.

* صعوبة إيجاد مؤسسات للقيام بالدراسة الميدانية، نظرا لعدم الإفصاح في المؤسسات الجزائرية.

الفصل الأول

نظرة عامة حول المحاسبة

مقدمة الفصل :

أن المحاسبة واستجابة منها لاحتياجات مختلفة وغير متجانسة من المعلومات المحاسبية الأطراف مختلفة، تطورت عبر الزمن في تعايش مذهل مع التحولات الاقتصادية المتلاحقة، مثبتة حركية تجاه هذه التغيرات ومجيبة على طلبات جديدة لمعلومات جديدة خدمة لأغراض التسيير السليم، وعملية اتخاذ القرار وبالتالي خدمة الاقتصاد.

من هذا المنظور وبحكم الاستقلال الحديث للجزائر ما كان لها إلا تطبيق المخطط المحاسبي العام الموروث عن النظام الفرنسي، و مع بداية السبعينات و بالضبط مع إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة قام هذا الأخير بإعداد المخطط المحاسبي الوطني الذي يستجيب لاحتياجات التوجه الاشتراكي، وبذلك أصبح يمثل المصدر الرئيسي للتشريع المحاسبي بالجزائر.

لم يعرف هذا المخطط منذ إنشاءه إلا بعض التغيرات، و من خلال استعماله بدأت تظهر بعض النقائص، و بانفتاح الجزائر على اقتصاد السوق، وسعيا منها لجلب المستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى إنشاء بورصة الجزائر، أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى مع هذه التطورات.

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى دراسة المحاسبة، و استعراض المخطط المحاسبي الوطني، و هدا بتقسيم الفصل إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة

المبحث الثاني: دراسة المخطط المحاسبي الوطني

المبحث الثالث: سلبيات و نقائص المخطط المحاسبي الوطني

المبحث الرابع: المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني و المعايير المحاسبية الدولية

المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة :

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة و أهدافها:

1- تعريف المحاسبة:

للمحاسبة تعريفات متعددة ومتنوعة بالنظر لأهميتها في الحياة الاقتصادية، من بين هذه التعريفات أن المحاسبة هي:

أ. " التسجيل اليومي لجميع العمليات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة حسب مخطط محاسبي معين[1] "

ب. " مجموعة من القواعد و المبادئ و الفروض و السياسات المحاسبية التي تستخدم في تحديد، تسجيل، وتبويب و تلخيص العمليات المالية، وتوصيل المعلومات المالية يهدف التوصل إلى نتائج نشاط المؤسسة عن فترة مالية معينة، و تصوير الوضع المالي لها في نهاية الفترة[2]".

ت. " فن تسجيل وتصنيف و تلخيص بطريقة مميزة و بشكل نقدي العمليات و الأحداث التي في الأصل جزء منها ذات طبيعة مالية، و تفسير النتائج المترتبة عنها[3] ".

ث. " تقنية من التقنيات الكمية، مبنية على أساليب كمية ومبادئ عامة، تهتم بملاحظة، لأحداث الاقتصادية الناشئة عن العمليات التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديون و إصدارها في صورة بيانات قابلة للاستعمال من طرف المؤسسة أو محيطها. هذه التقنية المتعارف عليها تستعمل إذن لرصد و مسايرة التدفقات المالية المختلفة و ترجمتها في شكل نتائج و معلومات كحوصلة للوقوف على مردودية النشاط الممارس، و كذا فعاليته[4]"

ج. "النظام للمعلومات يعنى بجمع و تشغيل البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية للمؤسسة لغرض إنتاج معلومات مالية مستوفية لخصائصها النوعية وفقا لإطار متكامل من المبادئ المحاسبية و القواعد و الفروض والمعتقدات و الأعراف المحاسبية[5]".

ح. يقدم معهد المحاسبين الأمريكي (AICPA) التعريف التالي :

"المحاسبة نشاط ضمني، وظيفتها تقديم المعلومات الكمية- ذات الطبيعة المالية أساسا - عن مؤسسة معينة، والغرض منها أن تكون مفيدة لذوي العلاقة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة[6]".

---

[1] Mc Belaid, comptabilité générale, 2ème éditions, Les Pages Bleues, Alger, 2003, p1

[2] مكرم عبد المسيح الباسيلي، مبادئ المحاسبة، الجزء الأول، المكتبة العصرية ، المنصورة، 2008، ص 39

[3] د.طلال الحجاوي، دريان نعوم، المحاسبة المالية (1)، مناهج الجامعات العالمية، جهينة للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص 25

[4] نور الدين عياشي، المحاسبة العامة حسب المخطط المحاسبي الوطني، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2004/ 2003 ، ص3

[5] د.أحمد بسيوني شحاتة، د. عبد الوهاب نصر علي، المحاسبة المالية المتقدمة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و الأمريكية و العربية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005، ص 292

[6] د.رضوان حلوة حنان، د.أسامة الحارس، أ. فوز الدين الجاموس، أمرير المحاسبة المالية، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص24

خ. كما تعرفها جمعية المحاسبة الأمريكية :

"المحاسبة عملية تتكون من ثلاثة أنشطة متتالية تختص:

1/ تحديد identifying

2/ قياس measuring

3/ توصيل communicating البيانات و المعلومات الاقتصادية و المتعلقة بالوحدات الاقتصادية لتقديمها إلى المستخدمين المهتمين بتلك المعلومات بغرض مساعدتهم اتخاذ القرارات[1] ".

الجدول (I-01): الأنشطة الثلاث للعملية المحاسبية

العملية المحاسبية		
نشاط التحديد	**نشاط القياس و التسجيل**	**نشاط التوصيل**
• تحديد الأحداث الاقتصادية التي تؤثر على المؤسسة حتى يتم الاعتراف بها محاسبيا، و تسمى تلك الأحداث بالعمليات المالية.	• تسجيل تلك الأحداث الاقتصادية المعترف بها؛ • تصنيفها؛ • تلخيصها.	• إعداد القوائم و التقارير المالية • تحليلها و تفسيرها للمستخدمين

المصدر: د. رضوان حلوة حنان، د. نزار فليح البلداوي، مرجع سبق ذكره، ص19

و يمكن تقديم تعريف شامل للمحاسبة كالتالي:

" المحاسبة علم ترجمة الأحداث الاقتصادية لمختلف النشاطات بلغة خاصة تستند إلى جملة من المبادئ العامة في التحليل، التسجيل، التصنيف و التلخيص، و إعداد التقارير و التفسير للمعلومات المالية فيما يتعلق بالنتائج، وتخصيص الموارد و اتخاذ القرارات[2]".

2 - أهداف المحاسبة:

تهدف المحاسبة إلى تحقيق ما يلي[3]:

* توفير المعلومات المالية

[1] د.رضوان حلوة حنان، د. نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص19

[2] د. عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة (1) و (2)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 41

[3] بويعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة، الطبعة الثالثة، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 12

* قياس نتائج الأعمال عن فترة معينة و تحديد نتيجة المؤسسة من ربح أو خسارة

* تأمين مختلف المعلومات المالية المتعلقة بتبيان الوضع المالي للمؤسسة في وقت محدد بشكل يمكن الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة من التعرف على مركزها المالي، بالإضافة إلى تحديد نتائج أعمال المؤسسة في فترة زمنية محددة

* قياس تطورات الوضع الاقتصادي للمؤسسة خلال فترة محددة من الزمن نتيجة لممارستها للنشاط الذي أنشأت من أجله

* الحفاظ على ممتلكات المؤسسة و ذلك لأن المحاسبة تعتبر من وسائل الرقابة الداخلية للمؤسسة

* توفير المعلومات التي تخدم المستخدمين الخارجيين عن المؤسسة مثل: المساهمين ... الخ.

* توفير المعلومات التي تخدم أغراض المستخدمين الداخلين و تشمل بشكل أساسي مدخلات التقارير المالية الداخلية التي تخدم الأغراض الإدارية في مجالات التخطيط، الرقابة، التنسيق و تقييم الأداء.

المطلب الثاني: مبادئ المحاسبة و وظائفها

1. مبادئ المحاسبة:

تكتسي المحاسبة أهمية بالغة في معالجة التدفقات المالية و النقدية التي تحدث بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين، و تحظى باستعمال واسع النطاق على مستوى المؤسسات لقياس مستويات الأداء و مردودية النشاط الممارس.

و تستخدم المحاسبة من خلال مراعاة جملة من المبادئ التي يتوجب على المستعمل مراعاتها عند القيام بعمليات المعالجة المحاسبية، تكمن هذه المبادئ فيما يلي:

أ. المبادئ المحاسبية المتعلقة بالملاحظة:

تتعلق هذه المبادئ بمجال ملاحظة المحاسبة المتمثل في المؤسسة بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، المالية، الزمنية و المكانية[1]:

- **مبدأ القيد المزدوج:**

كل عملية محاسبية يكون لها أثر مزدوج على عمل المؤسسة، حيث تسجل في حسابين تكون في أحدهما دائنة و في الأخر مدينة، بتطبيق هذا المفهوم ينتج ما يسمى بمعادلة الميزانية.

[1] مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص34

- **مبدأ استقلال الدورات:**

إن نشاط و حياة المؤسسة مستمرين و مقسمين إلى فترات متساوية، فمن الضروري إسناد التدفقات المالية التي تخص عدد من الدورات إلى الدورة التي وقعت فيها، أو الجزء الذي يخص تلك السنة، فكل دورة تتحمل أعباءها و إيراداتها[1].

- **مبدأ استمرارية النشاط:**

يجب إعداد القوائم المالية باعتبار أن المؤسسة مستمرة في نشاطها، فهذا هو الأساس لقاعدة التقييم، مطالبة بالتطلع إلى المستقبل دون نية التوقف عن الممارسة النشاط أو التصفية[2] .

ب. المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس:

تتمثل فيما يلي:

- **مبدأ وحدة القياس:**

بالنظر إلى تعذر استعمال الوحدات الطبيعية في تقيم المبادلات التجارية و الاقتصادية، تم اللجوء إلى استعمال وحدة قياس مشتركة، وهي نقدية تقيم على أساسها التبادلات و العمليات التي تقوم بها المؤسسة، وتسمى وحدة القياس كالدينار، الدولار... الخ[3].

- **مبدأ التكلفة التاريخية:**

يعني أن المؤسسة تسجل الأصول، التكاليف، الخصوم، الإيرادات التي تحصل بتكلفتها الحقيقية (الفعلية) أي أنها تسجلها بالسعر الذي دفع في العملية لإتمامها و ليس بسعر آخر.

و تمثل التكلفة القيمة التي تم مبادلتها في تاريخ حدوثها، وسبب استخدام هذا المبدأ هو أن هذا المقياس موثوق و موضوعي، و توجد به مستندات تؤيد العملية[4].

- **مبدأ الحيطة و الحذر:**

يجب على المؤسسة اتخاذ إجراءات مناسبة لمواجهة حالات عدم التأكد ، فإذا توقعت خسائر فإنها تأخذ ذلك بعين الاعتبار و تحتاط لها، أما إذا توقعت أرباح فلا يؤخذ ذلك بعين الاعتبار حتى تتحقق هذه الأخيرة[5].

---

[1] Ahmed Sadou, comptabilité générale, 2ème éditions, Berti éditions, Alger, 2005, p121, 122.

[2] Alain Fayel, Daniel Pernot, comptabilité générale d'entreprise, 12e éditions, Dunod, Paris, 2001, p6.

[3] أ. خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة و المخطط المحاسبي الوطني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزاير2003، ص10،11.

[4] د.طلال الجحاوي ،دريان نعوم، مرجع سبق ذكره، ص44،45.

[5] Lazary, la comptabilité générale, Es-Salem, ALGER, 2001, p35.

ت. المبادئ المحاسبية المتعلقة بالاتصال:

إضافة إلى المبادئ المحاسبية المذكورة و التي تشكل القاعدة العلمية لنظام المعلومات المحاسبية الذي يتوقف نجاحه كوسيلة للإخبار و الإفصاح عن حالة المؤسسة ، بالأخذ بالمبادئ الأساسية المتعلقة بوظيفة الاتصال لكي تشكل منظارا للحقائق الاقتصادية ، المحاسبية و المالية للمؤسسة و قاعدة صلبة للنموذج المحاسبي[1].

- **مبدأ الثبات و التجانس:**

يقصد به استخدام نماذج من التقارير المالية بشكل ثابت خلال الفترات المالية المتتالية، حيث يساعد ذلك على إجراء المقارنات ما بين نتائج أعمال المؤسسة في الفترات المتعاقبة و تقييمها.

إن ثبات و تجانس القوائم المالية والحسابات الختامية تتيح الفرصة لتحديد التغيرات الحاصلة في هذه النتائج[2].

- **مبدأ الإفصاح:**

يجب الإفصاح عن كل المعلومات الضرورية لمستخدمها و ذلك لفهم القوائم المالية[3].

- **مبدأ الصورة الصادقة:**

يجب أن تعكس و تعبر الوثائق و المستندات المحاسبية للمؤسسة الصورة الصادقة و الحقيقية الوضعيتها خلال فترة معينة[4].

2. وظائف المحاسبة:

للمحاسبة وظائف متعددة هي[5]:

• تسجيل العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة، وذلك بمجرد حدوثها، اعتمادا على المستندات المؤيدة لها، التي يمكن الرجوع إليها لمتابعة عمليات المؤسسة، سواء كان هذا التسجيل يدويا أو آليا، بحيث يشمل جميع هذه العمليات مرتبة وفق تاريخ حدوثها؛

• تصنيف و تبويب العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة، وذلك بترحيل قيودها إلى الحسابات الخاصة بها بشكل مستقل، يمكن من تبيان:

- ما للمؤسسة من أصول، وما عليها من التزامات
- أعباء و إيرادات المؤسسة

[1] مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2] أ. خالص صافي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 11

[3] د.طلال الجحاوي، دربان نعوم، مرجع سبق ذكره، ص4

[4] Raymond Guillazo, Lucien Jaffé, Pierre Juguet, comptabilité générale, hachette supérieur, Paris, 2000, p10

[5] أ.د.خالد أمين عبد الله، د. صايل رمضان، مبادئ المحاسبة (1)، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، 2009، ص 9

- بيان حق صاحب (أو أصحاب) المؤسسة فيها، بمعزل عن شخصيتهم الطبيعية، و يتمثل هذا الحق في رأس المال و الأرباح... الخ؛

• استخراج نتيجة نشاط المؤسسة عن مدة معينة، وذلك عن طريق إعداد الحسابات الختامية (أو حسابات النتيجة) التي تتضمن ملخص للنشاط، لمعرفة أرباح المؤسسة أو خسائرها، و الأسباب التي أدت إلى تحقيق ذلك، بهدف العمل على تنمية أسباب الربح و تجنب أسباب الخسارة؛

• تبيان الوضع المالي للمؤسسة عن طريق تصوير الميزانية في تاريخ معين (نهاية الفترة)، من أجل الوقوف على حقيقة هذا الوضع؛

• القيام بتزويد إدارة المؤسسة بكافة المعلومات و البيانات اللازمة لها التي تطلبها لتمكنها من الإشراف على نشاط المؤسسة، و توجيه سياساتها، و يتم ذلك بتقارير محاسبية أو قوائم مالية إحصائية دورية و غير دورية.

المطلب الثالث: أنواع المحاسبة

1. فروع المحاسبة:

تعددت حقول التخصص في علم المحاسبة تبعا لتعدد أغراض هذا العلم و مجالاته، و في ما يلي تعرض فروع المحاسبة مع التعريف بكل منها:

أ. المحاسبة المالية:

يعنى هذا الفرع بتسجيل، تلخيص و تبويب العمليات المالية للمؤسسة (مالية، صناعية،..الخ) لتحضير القوائم المالية المختلفة، بهدف التوصل إلى نتائج المؤسسة من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة و تصوير المركز المالي لها في نهاية تلك الفترة[1].

ب. المحاسبة الوطنية:

تمثل بيانا لمجموع المعلومات الكمية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للمجتمع تبعا لإطار محاسبي دقيق، و تظهر النتائج في شكل يسهل المقارنات و الدراسات الإستنتاجية، وتعتبر أداة أساسية للتخطيط والتحليل على مستوى الوطن.

ت. المحاسبة العمومية:

مجموعة القواعد التي تحكم تسيير الأموال العمومية (مراقبة ميزانية الدولة، انتخابات...الخ)، ولا تهدف إلى تحقيق الربح، فهي تخدم أغراض التخطيط، المتابعة و الرقابة على أموال الدولة[2].

[1] Dominique Ségura, les métiers de la comptabilité et de la gestion, jeunes éditions, France, 1999, p24

[2] Mark Nikitin, Marie - Odile Regent, Introduction à la comptabilité, 3e éditions, ARMAND COLIN, Paris 2007, p9

ث. المحاسبة التحليلية (محاسبة التكاليف) :

هي امتداد للمحاسبة المالية، تمد الإدارة بتكلفة الإنتاج و بيع الوحدات من الإنتاج أو الخدمات التي تقدمها للغير، و ذلك عن طريق تقدير و تجميع ، توزيع و تحليل و تفسير البيانات الخاصة بالتكلفة الصناعية، البيعية و الإدارية[1].

و تعتبر المحاسبة التحليلية وسيلة و أداة تسيير لمعالجة التدفقات الداخلية للمؤسسة لإنتاج معلومات ضرورية تساعد في اتخاذ القرارات و تحديد المسؤوليات[2].

ج. تدقيق الحسابات:

يبحث هذا الفرع في فحص أنظمة الرقابة الداخلية و البيانات المحاسبية المبينة في الدفاتر و السجلات و القوائم المالية للمؤسسة، و ذلك لإعطاء تقرير يتضمن رأيا محايدا مستقلا عن مدى صحة و دقة هذه البيانات، و درجة الاعتماد عليها، و مدى تمثيل القوائم المالية لنتيجة المؤسسة من ربح أو خسارة و توضيح مركزها المالي.

ح. المحاسبة الإدارية:

قامت الجمعية الأمريكية للمحاسبة بتعريفها بأنها تطبيق لوسائل ملائمة و مفاهيم مناسبة، من أجل خلق بيانات اقتصادية تاريخية متوقعة لأية مؤسسة، لمساعدة الإدارة في وضع خطط لتحقيق أهداف معقولة، واتخاذ قرارات حكيمة لتحقيق تلك الأهداف.

خ. المحاسبة التقديرية:

تهتم بوضع التقديرات المستقبلية للعمليات التي ستحدث مستقبلا، و إجراء مقارنات بينها و بين النتائج المحققة فعلا. و يمكن القول أن المحاسبة التقديرية هي امتداد للمحاسبة التحليلية، فالأولى تبنى على تقديرات و أرقام محددة مسبقا، أما الثانية تبنى على أرقام و قيم فعلية موجهة للنشاط[3].

د. نظم المعلومات المحاسبية:

يهتم هذا الفرع بتصميم نظم محاسبية تتلاءم و طبيعة أنشطة الوحدات الاقتصادية، و يتم التركيز على إجراءات التسجيل و الرقابة لحماية موارد المؤسسة من السرقة و الضياع، و تزويد الإدارة بالمعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.

[1] بويعقوب عبد الكريم، المحاسبة التحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004،ص 9،10

[2] Farid Makhlouf, comptabilité analytique, pages bleues, Alger, 2008, p8

[3] نور الدين عياشي، مرجع سبق ذكره، ص4

حول المحاسبة

إن هذا الفرع يتطلب معرفة عميقة باستخدام الحاسوب و برامج معالجة المعلومات[1].

[1] د.رضوان حلوة حنان، د. نزار فليح البلداوي، مرجع سبق ذكره، ص34

2. مستخدمو المعلومات المحاسبية:

غالبا ما تسمى المحاسبة بلغة الأعمال ، إذ ينبغي على المؤسسة الحصول عل جميع البيانات المحاسبية السليمة في الوقت المناسب، حتى تتمكن من إدارتها بنجاح، و لا يتوقف الأمر عند خدمة المحاسبة للإدارة ، لان هناك فئات أخرى مختلفة تعتمد التقارير المالية التي تعدها المحاسبة، مع اختلاف حجم هذه البيانات و شكلها و طريقة عرضها، و يمكن بيان هذه الجماعات و الفوائد التي يحصلون عليها باستخدام المعلومات المحاسبية على النحو التالي:

1/ أصحاب المؤسسة أو ملاكها:

تقوم المحاسبة بتبيان أوضاع مؤسساتهم و مشاريعهم من حيث الوضع المالي في تاريخ معين، و نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة مع بيان المقدار و الأسباب، و هكذا يمكنهم من تقييم استثماراتهم و اتخاذ قرارات مناسبة.

2/ إدارة المؤسسة في جميع مستوياتها:

تقوم المحاسبة بتزويد هذه الإدارة (العليا، الوسطى و الدنيا) بالبيانات و المعلومات اللازمة و الملائمة لاتخاذ القرارات السليمة و الرشيدة من تخطيط تنظيم، إشراف و متابعة، أي تخدم العملية الإدارية بكاملها، وهكذا تستطيع الإدارة أن تحكم على نواحي نشاطها المختلفة، من استخدام كفء للموارد المحدودة المتاحة للاستخدام في المؤسسة، مما يساعد على القيام بالواجبات المسندة إليها[1].

3/ المقرضون الحاليون و المرتقبون :

(البنوك، المؤسسات المالية،...الخ) يستخدمون المعلومات المالية لتقييم مخاطر منح الائتمان و القروض و التنبؤ بمقدرة المؤسسة على سداد ديونها.

4/ العاملون بالمؤسسة:

يستخدمون المعلومات المحاسبية لمعرفة المركز المالي للمؤسسة و مدى قدرتها على تحقيق الأرباح بغرض الحكم على استمراريتها، فالوضع المالي الجيد و تحقيق الأرباح يساعد بشكل عام على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين و دفع رواتبهم و تحسين مستوى معيشتهم[2].

5/ مصالح الضرائب :

تمكنها المعلومات المحاسبية من تحديد الضرائب الواجب دفعها من خلال ما تقدمه المؤسسة من وثائق رسمية لمختلف أنشطتها أي أن الوعاء الضريبي يتم تحديده بما يوافق و نتائج لأداء المجسد في الدفاتر المحاسبية التي يلزم القانون ضرورة مسكها.

[1] أ.د. خالد أمين عبد الله، د. صايل رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 10،11

[2] د.رضوان حلوة حنان، د. نزار فليح البلداوي، مرجع سبق ذكره، ص 23

6/ السلطات القضائية:

تعتبر الدفاتر و الوثائق المحاسبية حججا مادية يمكن الاستناد إليها في الحكم لصالح أو ضد المؤسسة في حالة المنازعات التي قد تنشأ مع مختلف الأطراف المتعامل معها[1].

7/ المستهلكين أو العملاء:

يهتمون بتكوين فكرة عن مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار و بتزويدهم بالسلع وفق جودة و توعية معينة، و بكميات كافية و أسعار مقبولة، كما يهمهم مقدرة المؤسسة في الاستمرارية بتقديم خدمات ما بعد البيع و خدمات ضمان المنتج.

8/ الأعوان الاقتصاديين:

يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية لتحليل النشاط الاقتصادي و التنبؤ بتطوره و اتجاهاته[2].

[1] نور الدين عياشي، مرجع سبق ذكره، ص4

[2] د.رضوان حلوة حنان و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 29

المبحث الثاني: المخطط المحاسبي الوطني

بناءا على النظام الاقتصادي الذي اختارته الجزائر ، اوجب التفكير في إعادة هيكلة النظام المحاسبي المتوارث عن الاستعمار الفرنسي الذي لم يساير أهداف و طموح اقتصاد الدولة و رغباتها.

من هذا المنظور، قامت وزارة المالية سنة 1972 بإنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة الذي أوكلت له مهمة إعداد المخطط المحاسبي الوطني يستجيب لاحتياجات الاقتصاد الموجه، حيث أصبح يمثل المصدر الرئيسي للتشريع المحاسبي في الجزائر.

المطلب الأول: نشأة و تطور المخطط المحاسبي الوطني

كانت الجزائر إلى غاية 1975 تتبع في نظامها المحاسبي تطبيق المخطط المحاسبي الفرنسي الصادر سنة 1957، و طبيعي أن هذا النظام كان مستلهما من روح الحياة الاقتصادية الرأسمالية و توجهاتها.

و في أبريل 1975 أصدرت الجزائر مخططا محاسبيا وطنيا بموجب الأمر رقم 35775 معلنة عن بناء جهاز محاسبي يستجيب لتوجهات اقتصاد البلاد.

و بداية من الفاتح جانفي 1976 أصبح المخطط المحاسبي الوطني إجباري التطبيق على:[1]

* الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري

* شركات الاقتصاد المختلطة

* المؤسسات التي تخضع لنظام الضريبة على أساس الربح مهما كان شكلها

وقد ظهر بالجريدة الرسمية رقم 24 بتاريخ 23 مارس 1976. و يعتبر المخطط المحاسبي الوطني مجموعات من الحسابات تمثل العمليات المنجزة من طرف المؤسسة، وتتضمن هذه المجموعات حسابات ذمة المؤسسة و تسييرها و نتائجها[2].

حيث أن لغاية من المخطط المحاسبي هي تنظيم العمل المحاسبي و توحيد الصيغ المحاسبية لتسجيل و عرض العمليات الاقتصادية التي تمارسها المؤسسات يشكل مفصل يسمح بتسجيل و مراقبة العمليات الممارسة[3].

عرف المخطط المحاسبي الوطني منذ صدوره أربع إضافات هي[4]:

*التسجيل المحاسبي للعمليات المرتبطة بالاستقلالية الذاتية للمؤسسات

(الأمر 89 / 047 CE/185 / F / بتاريخ 24 ماي 1989)؛

[1] شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص18

[2] إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص38

[3] أ.خالص صافي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 125

[4] Tazdait ALI, Maitrise du système comptable financier, première édition, édition ACG, Alger, 2009, p14

* التسجيل المحاسبي لمشاركة العمال في أرباح الشركات

(الأمر 90 / 046 635/ CE / DC / بتاريخ 11 مارس 1990)؛

* التسجيل المحاسبي للعمليات الخاصة بأموال المساهمات

(التعليمة 001795 بتاريخ 02 أكتوبر 1995)؛

* التسجيل المحاسبي لإعادة إدماج فرق إعادة التقدير

(التعليمة.(518/ DGC / MF)

كما تم إعداد خمس مخططات محاسبية قطاعية:

القطاع الزراعي 1987

قطاع التأمينات 1987

قطاع البناء والأشغال العمومية الصادر سنة 1988

القطاع السياحي الصادر سنة 1989

القطاع البنكي الصادر سنة 1992

تقدم هذه القطاعات قائمة الحسابات، شرح المصطلحات، قواعد سير الحسابات و الوثائق الشاملة الخاصة بها، إلا أن واحد من هذه القطاعات لم يتناول المحاسبة التحليلية.

المطلب الثاني: أقسام المخطط المحاسبي الوطني و أهدافه:

1/ أقسام المخطط المحاسبي الوطني :

يجمع المخطط المحاسبي الوطني الحسابات التي تعطي معلومات عن كل الأحداث التي تبرز من خلال الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمؤسسة.

ورد في المخطط المحاسبي الوطني أن قائمة الحسابات تعتبر أسلوب أو وسيلة لتنظيم الحسابات التي تملكها المؤسسة.

قسمت هذه الحسابات إلى ثمانية أصناف أو مجموعات، رتبت ترتيبا رقميا و بشكل متسلسل، حيث يتكون كل صنف من مجموعة من الحسابات ذات دلالة أكثر تفصيلا للعملية التجارية أو المالية.

و قد تم الاعتماد في المخطط المحاسبي الوطني النظام العشري في بنائه لجهاز المعلومات التي يحتوي عليها، وكذا في تصنيف حسابات المجموعات الثمانية.

تتمثل المجموعات فيما يلي:

شكل رقم (I-01): تصنيف حسابات المجموعات

1. الأموال الخاصة
2. الاستثمارات
3. المخزونات
4. الذمم
5. الديون

بمعنى انه يتم استخدام الأموال الخاصة وتحويلها إلى استثمارات، مخزونات و ذمم و اذا لم تكف يتم اللجوء إلى الاستدانة

المصدر: أ.خالص صافي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 125

كما خصص المخطط المحاسبي الوطني مجموعة مستقلة لكل من الأعباء التي تتحملها المؤسسة سواء كانت أعباء الاستغلال أو خارج الاستغلال، هذه المجموعة أعطي لها الرقم (6).

و اعتبرت جميع إيراداتها سواء كانت إيرادات الاستغلال أو خارج الاستغلال مجموعة أعطي لها الرقم (7).

أما المجموعة الثامنة فهي حسابات النتائج أي الفرق بين الأعباء و الإيرادات.

وقد تم تقسيم كل مجموعة إلى حسابات رئيسية وقسمت هذه الأخيرة إلى حسابات فرعية وقسمت بدورها الحسابات الفرعية إلى حسابات جزئية[1].

الشكل رقم (I-02): المجموعات و الحسابات الرئيسة و الفرعية و الجزئية

2/أهداف المخطط المحاسبي الوطني:

[1] أ. نور الدين عياشي، مرجع سبق ذكره، ص 7،8

لقد جاء المخطط المحاسبي الوطني ليغطي احتياجات الاقتصاد الوطني، وتتمثل الأهداف الرئيسة التي جاء من أجل تحقيقها فيما يلي[1]:

أ) تسهيل اتخاذ القرارات و التنبؤ بها وذلك فيما يخص التخطيط المركزي أساسا بالإضافة إلى المؤسسات الاشتراكية التي تمثل الأجزاء القاعدية المكونة لجهاز التخطيط العام

ب) تسهيل استخراج وتجميع بعض قيم المحاسبة الوطنية و المعطيات الاقتصادية المهمة التي تلبي احتياجات الاقتصاد المخطط مثل القيمة المضافة الادخار الصافي

ج) الرفع من فعالية تسيير المؤسسات الاشتراكية و تسهيل مراقبتها و ذلك من خلال المعرفة السريعة لمستوى المخزون و أسعار التكلفة بالإضافة إلى تسهيل عملية المقارنة بين نتائج المؤسسات و القطاعات.

ح) إعداد أداة تسيير ديناميكية، تسمح باتخاذ القرارات ومراقبة تطبيقها من أجل تعديل اتجاه المؤسسة في الوقت المناسب، و بالتالي وضع أسس جديدة لتقديرات التسيير. لم يتم تسجيل هاته الأهداف بصفة رسمية في المخطط المحاسبي، وقد شكل ذلك نقصا كبيرا من حيث تلقينها إلى كل مستعملي المخطط.

المطلب الثالث: الإطار التقني للمخطط المحاسبي الوطني

1) الحسابات:

تتوزع الأصناف الثمانية إلى ثلاث مجموعات:

حسابات الميزانية	**(1)(2)(3)(4)(5)**
حسابات التسيير	(6)(7)
حسابات النتائج	(8)

أ. حسابات الميزانية:

1. الأصول:

مجموع الاستخدامات أو الممتلكات التي تعتبر ملكا للمؤسسة[2]، وهي ثلاثة أنواع:

(2) الاستثمارات، (3) المخزونات (4) الذمم

[1] طارق حمزة، المخطط المحاسبي الوطني دراسة تحليلية انتقادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود و المالية، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 119، 120

[2] د. مسعد محمود الشرقاوي، مبادئ المحاسبة المالية ، الجزء الأول ، المكتبة العصرية، المنصورة، 2002، ص 23

* الاستثمارات:

تمثل مجموع الوسائل و القيم الثابتة المادية و المعنوية المنقولة و غير المنقولة التي حازتها المؤسسة أو أنجزتها بنفسها، ليس لغرض البيع أو التحويل و إنما لاستعمالها كوسيلة استغلال دائمة[1].

* المخزونات:

تمثل قيمة الوسائل التي اشترتها المؤسسة سواء لإعادة بيعها على حالها أو تصنيعها و تحويلها إلى منتجات مصنعة[2].

-تقييم المخزون:

لا يحدد المخطط المحاسبي الوطني طريقة خاصة في تقييم المخزون. إذا تم تسجيل مشتريات البضائع أو المواد و اللوازم بتكلفة الشراء أي (سعر الشراء * المصاريف) فان المؤسسة تصبح حرة في تحديد تكلفة الإنتاج التي بواسطتها تسجل حركات منتجاتها المصنعة (منتجات تامة، و نصف مصنعة) و لأسباب تطبيقية فان المؤسسات لا تستطيع احتساب التكلفة الحقيقية للإنتاج لكل مدخل أو مخرج خاص بالمنتجات المصنعة حيث تصبح هذه الأخيرة قابلة للاستعمال بتكلفة ثابتة مقدما أو موحدة أو نظرية لتسجيل حركات المخزون، و بعد احتساب التكلفة الموحدة القريبة من التكلفة الحقيقية تتبع إحدى الطرق الثلاث التالية الأكثر سرعة وسهولة و ضبط في الاستعمال[3]:

- طريقة الوارد أولا صادر أولا FIFO

- طريقة الوارد أخيرا صادر أولا LIFO

- طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة

* الذمم:

تمثل مجموع الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة نتيجة علاقاتها التجارية و المالية مع الغير[4].

يلاحظ أن عناصر الأصول رتبت حسب درجة السيولة، بمعنى درجة تحولها إلى نقود. إن حسابات الأصول تفتح وتتزايد في جانبها الأيمن (المدين) لأنها تظهر في الطرف الأيمن من الميزانية، وتتناقص في جانبها الأيسر.

[1] شبايكي سعدان، مرجع سبق ذكره، ص 47

[2] عاشور كتوش، مرجع سبق ذكره، ص103

[3] إبراهيم الأعمش، مرجع سبق ذكره، ص234- 236

[4] Ahmed Sadou, Comptabilité Générale, Berti éditions, Alger, 2002, p53

2. الخصوم:

هي منشأ رأس المال، وهي مجموع الأموال أو الموارد المتمثلة في[1]:

(1) الأموال الخاصة (5) الديون

* الأموال الخاصة:

تضم وسائل التمويل المساهم بها أو المشارك بها من طرف المالك أو المالكين تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة[2].

* الديون:

هي مصادر التمويل المقدمة إلى المؤسسة اثر علاقاتها مع الغير[3].

رتبت عناصر الخصوم بحسب درجة الاستحقاق أي درجة المطالبة أو الوفاء و على عكس حسابات الأصول، فان الخصوم تفتح و تتزايد في جانب الأيسر (الكائن) ، لأنها تظهر بالجانب الأيسر من الميزانية، وتتناقص في جانبها الأيمن[4].

أ. حسابات التسيير:

* المصاريف:

مجموعة الاستهلاكات و الاهتلاكات و المخصصات التي تتطلبها طبيعة نشاط المؤسسة بهدف انجاز مهامها.

* الإيرادات:

تمثل المبالغ المستلمة أو التي ستسلم كمقابل للمنتجات و الخدمات التي تقدمها المؤسسة للغير بحكم نشاطها، وكذا إنتاج المؤسسة لذاتها[5].

تفتح حسابات الإيرادات وتتزايد في الجهة اليسرى و تتناقص في الجهة اليمنى و العكس بالنسبة للأعباء .

ت. حسابات النتائج:

[1] د. عطية عبد الحي مرعي، أساسيات المحاسبة المالية منظور المعايير الدولية، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص40

[2] Khafrabi md Zine, plan comptable national, Berti éditions, Alger, 2003, p17

[3] JJ Friedrich, Comptabilité Générale, 3e éditions, Hachette supérieur, Paris, 2001, p17

[4] أ.نور الدين عياشي، مرجع سبق ذكره، ص 15

[5] شبايكي سعدان، مرجع سبق ذكره، ص 157- 166

أن حسابات الصنف (8) هي في الحقيقة حسابات نحصل عليها نتيجة مقابلة الإيرادات التي تحققها المؤسسة من خلال السنة المالية مع التكاليف التي تتحملها خلال نفس الفترة.

إذا حققت المؤسسة إيرادات > تكاليف فإنها حققت ربح و العكس صحيح[1].

تستقبل حسابات النتائج أرصدة حسابات المصاريف في جانبها الأيمن، وأرصدة حسابات الإيرادات في جانبها الأيسر.

2) الدفاتر و الوثائق الشاملة :

أ.الدفاتر المحاسبية:

إن كل عملية تجارية تنتج عنها عملية محاسبية تتم بين حسابين على الأقل، أحدهما مدين و الأخر دائن، و بالنظر إلى حجم و عدد العمليات التي تحدث يوميا داخل المؤسسة فإنه يصعب التحكم فيها و مراقبتها بشكل فعال، لذا كل عملية (تدفق مالي) تحدث في إطار نشاط المؤسسة، تسجل في الدفاتر المحاسبية التالية :

- **اليومية:**

دفتر يلزم القانون جميع المؤسسات بإمساكه بشكل منتظم لتسجيل جميع الوقائع المحاسبية اليومية التي تقوم بها المؤسسة بالتسلسل يوم بعد يوم، أو على الأقل تسجيل مجموع العمليات مرة كل شهر، بشرط الاحتفاظ بالوثائق المبررة لتلك العمليات بشكل مرتب.

- **الدفتر الكبير (دفتر الأستاذ) :**

هو السجل الذي يشمل كل الحسابات التي تستعملها المؤسس ة، و يعتبر من الدفاتر الاختيارية لكنه يشكل أحد أهم الوثائق المحاسبية[2].

- **ميزان المراجعة[3]:**

هو أداة قياس التوازن المحاسبي للتأكد من صحة التسجيل بالدفاتر.

ب. الوثائق الشاملة:

تتمثل الوثائق الشاملة فيما يلي:

* الميزانية:

[1] أ. خالص صافي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 247، 248

[2] أنور الدين عياشي ، مرجع سبق ذكره، ص15- 19

[3] إبراهيم الأعمش، مرجع سبق ذكره، ص134، 135

هي مستند محاسبي يعبر في تاريخ معين عن ممتلكات و التزامات المؤسسة، وعند انطلاقها في النشاط نسمي ميزانيتها: الميزانية الافتتاحية، ونسميها في نهاية السنة: الميزانية الختامية[1].

تكون الميزانية في شكل جدول من قسمين يمثلان صورة عن الذمة المالية للمؤسسة:

جدول رقم (I-02) : الميزانية العامة

الأصول	الخصوم
(2) الاستثمارات (3) المخزونات (4) الذمم	(1) الأموال الخاصة (5) الديون

* جدول حسابات النتائج :

هو كشف بالإيرادات و الأعباء المتحققة خلال الفترة المحاسبية، فعن طريق إجراء المقارنة بينهم يمكن الوصول إلى تحديد نتائج أعمال المؤسسة، و كذا صافي الربح.

* الوثائق الملحقة :

اشترط المخطط المحاسبي الوطني على كل مؤسسة اقتصادية أن تحضر في نهاية كل سنة مالية الوثائق و الجداول التالية بالإضافة إلى الميزانية و جدول حسابات النتائج[2]:

1. جدول حركات الأموال
2. جدول الاستثمارات
3. جدول الاهتلاك
4. جدول المؤونات
5. جدول الحسابات الدائنة
6. جدول الأموال الخاصة
7. جدول الديون

[1] Raymond Guillouzo et d'autres, op.cit,p12

[2] PCN, Berti éditions, Alger, 1999, p74

8. جدول المخزونات

9. جدول استهلاك البضائع و المواد و اللوازم

10. جدول تجزئة مصاريف التسيير

11. جدول المبيعات و الأداءات المقدمة

12. جدول النواتج الأخرى

13. جدول النتائج على التنازل عن الاستثمارات

14. جدول المعلومات المختلفة

كما يجب أن تكون الوثائق و الجداول المذكورة محضرة وفق الأشكال و النماذج المقترحة في المخطط المحاسبي الوطني.

المبحث الثالث: نقائص و سلبيات المخطط المحاسبي الوطني

من خلال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني في المؤسسات الاقتصادية ، ظهرت عدة نقائص، و ذلك بسب ثبات هذا الأخير ثلاثة عقود من الزمن منذ دخوله حيز التنفيذ، و بذلك عدم قدرته على التكيف مع التحولات الاقتصادية الداخلية و الخارجية، وسنقوم فيما يلي بدراسة هذه النقائص .

المطلب الأول: غياب الإطار ألمفاهيمي النظري

يعرف الإطار المفاهيمي النظري في نظرية المحاسبة بأنه: "مجموعة منظمة من الأهداف و المبادئ الأساسية المنسقة فيما بينها، و التي تمكن من إصدار معايير متناسقة و تحديد طبيعة، وظائف و حدود المحاسبة المالية و قوائمها ".

فالإطار ألمفاهيمي النظري يقدم الأهداف المتوخاة من المحاسبة و المفاهيم المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المالية، المبادئ المحاسبية الأساسية و الاتفاقات المحاسبية.

يعتبر وجود إطار مفاهيمي نظري ذو أهمية بالغة بالنسبة للجهة المصدرة للمعايير و لمستعملي المعلومات المحاسبية.

- ✓ بالنسبة للجهة المصدرة للمعايير المحاسبية:
  - ❖ يمثل مرجعية في إصدار معايير محاسبية متناسقة أو تعديلها عند الضرورة مما يسهل حل المشاكل المحاسبية المطروحة
  - ❖ يمكن الهيئة المصدرة للمعايير المحاسبية من الربط بين الجانب النظري و التطبيقي

- ❖ إن وجود إطار مفاهيمي نظري يجعل الهيئة المصدرة للمعايير المحاسبية أكثر شرعية في إلزام الأطراف المعنية بالمعايير المحاسبية بتطبيقها مما يحفظ لمهنة المحاسبة مكانتها.

- ✓ بالنسبة لمستعملي المعايير المحاسبية:

إن وجود مرجعية مفاهيمية نظرية يسهل على مستعملي هذه المعايير فهم محتواها و أساليب تطبيقها[1].

يدرج ضمن التقصير ألمفاهيمي المشاكل و الحالات الجديدة غير المتوقعة من طرف المخطط المحاسبي الوطني، وان كانت مفسرة من طرف أصحاب الاختصاص، بالإضافة إلى القصور في تقديم تعريف واضح للأهداف و مستعملي المعلومة المحاسبية.

يعطي نطاق المخطط المحاسبي الوطني امتيازا لمعلومات الاقتصاد الكلي و الإحصاء، غير أنه على المستوى الدولي هدف المحاسبة هو تلبية احتياجات العديد من المستعملين للمعلومة المحاسبية كالمستثمرين.

كما أن المبادئ المحاسبية غير معبر عنها بشكل واضح، و لم يتم إعطاء تعاريف واضحة لبعض المفاهيم مثل : الأصول، الخصوم، الإيرادات و الأعباء، و لم يدقق في شروط مسكها في الحسابات، كما أن المخطط المحاسبي الوطني أهمل كثيرا الجانب الخاص باستعمال المحاسبة التحليلية[2].

المطلب الثاني: النقائص المتعلقة بالحسابات

تتعلق هذه النقائص بالإطار المحاسبي، تصنيف الحسابات و تبويبها و تفصيل الحسابات:

أ. الإطار المحاسبي:

- **نقص قائمة الحسابات:**

لم يذكر الإطار المحاسبي للمخطط المحاسبي الوطني بعض الحسابات:

*** الاستثمارات العاطلة التي لا تساهم في الاستغلال:**

تغافل المخطط المحاسبي الوطني عن تسجيل الاستثمارات التي أصبحت عاطلة و التي لا تساهم في الاستغلال، فهي بذلك أصبحت استثمارات غير منتجة، كما أن تركها ضمن التصنيف الحالي للاستثمارات يعطي قيمة خاطئة عن الاستثمارات المنتجة وغير المنتجة بالمؤسسة.

*** خسارة و أرباح الصرف:**

[1] أ. نور الدين مزياني، بحث حول النظام الجزائري الجديد بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية و تحديات البيئة الجزائرية، جامعة سكيكدة، 2008، ص 10، 11

[2] Samir Merouani, Le Projet du nouveau système comptable et financier algerien, anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS, mémoire de magistère en sciences de gestion, option: management, école supérieur de commerce, Alger, 2007, p61

لم يخصص المخطط المحاسبي الوطني حسابا خاصا بربح و خسارة الصرف، و هي عمليات خارجة عن الاستغلال، ناتجة عن فرق الصرف بين تاريخ بداية العملية و تاريخ تسديدها.

*** بعض حسابات الاشتراكات و الرسوم:**

لا يحتوي المخطط المحاسبي الوطني حساب خاص باشتراكات البطالة، و كذا حسابات الرسوم الجديدة المختلفة كالرسم على المواد الملوثة... الخ.

*** حساب العطل المدفوعة الأجر:**

الم يخصص المخطط المحاسبي الوطني حسابات خاصة بتسجيل العطل المدفوعة الأجر، بالإضافة إلى المبالغ الأخرى المستحقة عنها لإدارة الضرائب و الهيئات الاجتماعية و الخدمات الاجتماعية.

*** غياب بعض حسابات النتائج المهمة:**

ينقص المخطط المحاسبي الوطني بعض النتائج، تتمثل أساسا في حساب النتيجة المالية التي تشكل الفرق بين الإيرادات و الأعباء المالية، بالإضافة إلى الرصيد الخام للاستغلال حيث يبين هذا الأخير الفعالية الاقتصادية للمؤسسة.

- **وجود حسابات لا مبرر لوجودها:**

كما سجلنا غياب بعض الحسابات، فقد سجلنا وجود حسابات لا مبرر لها، إذ أصبحت بدون استعمال و لا بد من إلغاءها، و تتمثل هذه الحسابات في

- حساب 641 رسوم على النشاط المهني، الذي يتفرع إلى حسابين:
  - ح/6410 الرسم على النشاط الصناعي و التجاري
  - ح/6412 الرسم على نشاط المهن غير التجارية

لقد تم دمج الرسمين في رسم واحد هو الرسم على النشاط المهني، و بالتالي لا مبرر لوجود هذين الحسابين.

- حساب 642 رسوم على رقم الأعمال، الذي يتفرع إلى حسابين:
  - *ح/6420 الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج
  - ح/6421 الرسم الوحيد الإجمالي على أداء الخدمات

في سنة 1992 الغي هذا الرسم و عوض بالرسم على القيمة المضافة، و بالتالي لم يعد مبرر وجود الحساب 642[1].

ب. تصنيف و تبويب الحسابات:

- لا يوجد فصل بين الأصول المتداولة و غير المتداولة، وبين الخصوم الجارية و غير الجارية؛

[1] طارق حمزة، مرجع سبق ذكره، ص144، 145

- تعريف المجموعات الثانية، الثالثة و الرابعة على أساس نظرة قانونية للمؤسسة لا تسمح بإعطاء أدوات الإنتاج، وعدم الفصل بين أصول الاستغلال و أصول خارج الاستغلال، وعدم تقديم السلع المستعملة في الاستغلال و هي ليست ملك للمؤسسة؛
- القيم المنقولة مدرجة ضمن عناصر حساب حقوق الاستثمارات، يضم هذا الأخير سندات المساهمة و سندات التوظيف، حيث أن الأخيرة هي قيم قصيرة الأجل في حين تم تعريف استثمارها على أساس قيم دائمة؛
- توجد بعض الاستثناءات في مبادئ الترقيم، يتعلق الأمر بالحساب 46 تسبيقات على التكاليف الاستغلال و حساب 56 ديون محملة على التكاليف الاستغلال
  - الحساب 469 لا يمثل حقوق خارج الاستغلال؛
  - الحسابان 568 ، 468 لا يمثلان حقوق أو ديون على المؤونات و الاهتلاكات.

هذه النقائص المنهجية ليس لها تأثير سلبي على سير الحسابات، لكن هذا يدل على أن تصميم المخطط المحاسبي الوطني غير كامل[1].

ت. تفصيل الحسابات:

نتيجة عدم التفصيل في الحسابات، سمح المخطط المحاسبي الوطني للمؤسسات بفتح حسابات نوعية داخل الحسابات المقررة عند الاقتضاء، فحرية فتح هذه الحسابات دون الرجوع إلى الجهات المسؤولة ينتج عنه أحيانا عدم تجانس في الحسابات المفتوحة، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين المؤسسات، ومن ناحية تفصيل الحسابات أيضا يمكن الإشارة إلى العمليات التالية:

- **عملية التصنيع:**

حساب تكلفة الإنتاج الحقيقية لمختلف المنتجات التي تشمل كلفة شراء المواد اللازمة في الصنع مضافا إليها التكاليف المباشرة و غير المباشرة التي خصصت من اجل تصنيعها، يتطلب مسك المحاسبة التحليلية و بدون مسكها لا يمكن تحقيق بعض الأهداف كحساب الكلف، وإعداد و مراقبة الميزانيات.

- **تسيير الديون:**

المخطط المحاسبي الوطني لم يفرق بين الديون الداخلية (المحلية) و الديون الخارجية، و هذا التميز مهم من ناحية الاقتصاد الجزئي لمعرفة درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة، و من ناحية الاقتصاد الكلي لمعرفة مدى تبعية الدولة للخارج اقتصاديا، و الاحتياطات الواجب اتخاذها لمعالجة مشكل الديون الخارجية على مستوى كل مؤسسة و مواجهة تقلبات أسعار الصرف[2].

المطلب الثالث: نقائص القوائم المالية

[1] 27Samir Merouani, op.cit, p62

[2] نوي الحاج، انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية و محاسبة، جامعة شلف، 2008/2007، ص97، 98

أ. الوثائق الشاملة:

يبلغ عدد الجداول 17 جدول مهما كان حجم و نشاط المؤسسة وبالتالي فإن كل المؤسسات ملزمة بتقديم كل المعلومات المقدرة في المخطط المحاسبي الوطني[1]:

1. الميزانية:

شكل الميزانية لا يقدم المعطيات عن الدورة السابقة للقيام بعملية المقارنة، فالقيام بعملية المقارنة لابد من الرجوع إلى الجداول التفسيرية. لا يظهر في جانب الأصول المجاميع الجزئية مثل : الأصول المادية ، الأصول المتداولة ، الذمم الطويلة و القصيرة المدى و نفس الشيء في جانب الخصوم فيما يتعلق بالديون الطويلة و قصيرة الأجل .

2. جدول حسابات النتائج:

الشكل الذي يقدم فيه جدول حسابات النتائج لا يقدم معطيات عن نشاط الدورة السابقة ، كما أن جدول حسابات النتائج لا يسمح بالتمييز بين النتيجة الجارية و النتيجة المالية و لا يقدم بدقة الوحدة الوسيطية المعروفة على المستوى الدولي .

كما أن النتيجة التي يقدمها جدول الحسابات النتائج ليست مؤشرا على فعالية و نجاعة تسيير المؤسسة، لأنه يتضمن عمليات ذات خصائص اجتماعية ممولة بواسطة التكاليف الاستثنائية .

3. الجداول الملحقة:

- ✓ جدول حركات الذمة ليس بجدول التمويل و ليس بجدول التدفقات النقدية، ولا يميز بين تدفقات الاستغلال ، تدفقات الاستثمار و التدفقات المالية، في المقابل يسمح بإجراء مقارنة بالدورة السابقة الغائبة في الميزانية و الضرورية في عملية التحليل المالي
- ✓ جدول الأموال الخاصة يعطي تحليل على أساس أصل الأموال الخاصة و ليس على أساس تغيرات الأصول الصافية.
- ✓ جدول الالتزامات لا يقدم معلومات حول التزامات المستلمة أو المعطاة المسجلة محاسبيا و جدول المعلومات المتنوعة يعطي معلومات جزئية.
- ✓ أما الجداول الأخرى فتعطى تحليل العناصر الميزانية و جدول حسابات النتائج حسب طبيعتها.

الجداول التفسيرية لا تعطي تقدير لوضعية المؤسسة، حيث تعتبر أكثر نفعا للمحاسبة الوطنية بتزويدها بالمعلومات لانجاز مجاميع الاقتصاد الكلي.

ب. إهمال جداول تدفقات الخزينة:

إن الأهمية البالغة التي يوليها مستعملي القوائم المالية إلى جداول تدفقات خزينة، باعتبارها مؤشر على نجاعة المؤسسة في تسييرها المالي، و تدفقات الخزينة في المستقبل، كانت وراء قرار إدخال جدول تدفقات الخزينة

[1] Samir Merouani, op.cit, p63, 64

حيز التطبيق في الممارسة المحاسبية، إقرار لاعتباره وثيقة ختامية إجبارية بمعنى أخر الإقرار بمفهوم الخزينة كعنصر محدد لحياة المؤسسة، وهذا ما أهمله المخطط المحاسبي الوطني ، فالخزينة تؤدي دورا هاما في نشاط المؤسسة، و تضمن بقاءها ، و تمثل مؤشر هام يسمح بإعطاء صورة عن يسرها المالي في المدى القصير، و كذلك قياس احتياجات التمويل في المدى الطويل[1].

ت. ضعف الإفصاح المالي و المحاسبي:

ارتبط مبدأ الإفصاح بظهور شركات المساهمة و التزامها بنشر قوائمها المالية دوريا لتقدم إدارة تلك الشركات إلى مستثمريها من مساهمين و مقرضين تقريرا عن نتائج أعمالها و مركزها المالي بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال الفترة حتى يتخذ هؤلاء المستثمرين قراراتهم الاقتصادية بناء على ذلك الإفصاح .

هكذا أصبح معيار المنفعة التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين الخارجيين من خلال القوائم ذات الغرض العام أحد الأسس التي يبني عليها الإطار المفاهيمي النظري من متطلبات اقتصاد السوق توفير قوائم مالية موجهة المساهمين الذين يهتمون بشراء الأسهم و المقرضين الذين يقرضون أموالا باعتبارهم ممولين للشركة ، تحتوي هذه القوائم على معلومات محاسبية و مالية دقيقة وواضحة و عادلة تعبر عن الوضعية المالية و الاقتصادية للمؤسسة .

إن المخطط المحاسبي الوطني لا يؤدي إلى توفير كل المعلومات المالية و المحاسبية التي يحتاجها المستثمرون ولا تملك القوائم المالية (الميزانية الختامية، و جدول حسابات النتائج) قيمة تجانسية أي قابليتها للمقارنة زمانيا و مكانيا، وفي هذا الشأن، سجلت انتقادات كثيرة أهمها :

- لا تزود القوائم المالية مستخدميها بمعلومات حول أنشطتها المستقبلية و التكاليف و الإيرادات المتوقعة.
- اعتماد المخطط المحاسبي الوطني على مبدأ التكلفة التاريخية و الذي جعل عملية المقارنة الزمنية بين القوائم المالية تفقد معناها نظرا لموجة التضخم التي عرفتها الجزائر منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية الكبرى سنة 1988.
- القوائم المالية التي جاء بها المخطط المحاسبي الوطني لا تمكن المستثمرين من معرفة أسباب تغيرات الخزينة و العوامل المتحكمة فيها، فالميزانية الختامية تظهر الخزينة كرصيد فقط، وهكذا يصعب عليهم متابعة تطور وضعية التوازن المالي للمؤسسة التي يستثمرون فيها[2].

[1] مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره، ص 164

[2] أ. نور الدين مزياني، أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل التوافق المحاسبي الدولي، جامعة سكيكدة، 2008، ص191

المبحث الرابع: المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني و المعايير المحاسبية الدولية

خلال مقارنة بيانات المخطط الوطني للمحاسبة مع معايير المحاسبة الدولية، تظهر ضرورة إخضاع المخطط الوطني للمحاسبة للتغيير والمراجعة، لمواكبة مستوى أعمال الجمعيات والمنظمات المحاسبية الدولية، وخاصة مجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث تتعلق المقارنة بما يلي: المعايير الخاصة بالميزانية، معايير المتعلقة بجدول حسابات النتائج، ومعايير تنظيم العمل المحاسبي:

الجدول (I-03): مقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني و المعايير المحاسبية الدولية

البيان	المعايير المحاسبية الدولية (IAS)	المعايير الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني
الميزانية	IAS2 , IAS9, IAS10, IAS13, IAS16, IAS19, IAS20, IAS25, IAS26, IAS36, IAS38, IAS40	IAS2, IAS9, IAS10, IAS16, , IAS25, IAS36, IAS38
جدول النتائج	IAS4, IAS8, IAS11, IAS12, IAS17, IAS18, IAS23, IAS33, I AS37	IAS4, IAS8, IAS11, IAS12, IAS17, IAS18, IAS23, IAS37
المعايير العامة المنظمة للعمل المحاسبي	IAS1, IAS3, IAS5, IAS6, IAS7, IAS14, IAS15, IAS21, IAS22, IAS24, IAS27, IAS28, IAS29, IAS30, IAS31, IAS32, IAS34, IAS35, IAS39, IAS41	IAS5, IAS6, IAS15, IAS32
المجموع	**41**	**19**

المصدر:الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع: د.عقاري مصطفى ، المعايير المحاسبية: دراسة مقارنة مجلة العلوم الاقتصادية، و علوم التسيير، سطيف، العدد 2005 ، 05 ، ص 73- 76

يلاحظ من الجدول ما يلي[1]:

- الميزانية:

إن المخطط المحاسبي الوطني الذي يعادل عمره تقريبا عمر مجلس معايير المحاسبة الدولية لم يصدر من المعايير الخاصة بالميزانية إلا ما يعادل نسبة 58% مقارنة مع نظيره (IASB)، ذلك يعني أن 42 % المتبقية من المعايير غير متاحة في الممارسة المحاسبية في الجزائر، بسب أن معظمها لا ينسجم مع الواقع.

- جدول النتائج:

تعتبر المعايير التي وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية المنظمة للأنشطة والعمليات الاقتصادية المؤثرة على جدول النتائج لها ما يقابلها في المخطط المحاسبي الوطني بدرجة تكاد تكون متساوية باستثناء المعيار رقم (33) الذي يتعلق بالإفصاح عن حصة السهم من الأرباح. كما أن المعايير التي يضعها (IASB)، تأتي مفصلة و متجددة على العكس من مثيلاتها في المخطط المحاسبي الوطني.

- المعايير العامة المنظمة للعمل المحاسبي:

يلاحظ من الجدول أنه من بين 20 معيار منظم للعمل المحاسبي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية لم يصدر المخطط المحاسبي الوطني إلا أربع معايير فقط، و هذا ما يعكس عجز الذي كانت تعانيه المحاسبة في الجزائر.

يضاف إلى هذا العجز في المعايير عجز هيئة مهنة المحاسبة في الجزائر، فهي عديمة النشاط، وتفتقر إلى المقومات التي تتميز بها نظيراتها في الدول الأخرى التي تتطلع إلى التنمية والتطور.

[1] د. عقاري مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص65-77

خاتمة الفصل:

عوض المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 المخطط المحاسبي العام الفرنسي بهدف إعطاء الدولة أداة للتخطيط والتسيير، حيث أعطى هذا المخطط معالجة لعمليات المحاسبة العامة وأهمل الجانب المتعلق بالمحاسبة التحليلية و لم يعطي مخططات محاسبية قطاعية بالإضافة إلى عدم معالجة حسابات التجميع، كما أنه يعاني من نقائص كثيرة سواء من جانبه الشكلي و الهيكلي، أو من جانب مضمونه كالمصطلحات ، و القوائم المالية الختامية.

و بالإضافة إلى ذلك فإن توجه الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق و انفتاحها على العالم يفترض تغيير في فلسفة النظام المحاسبي، أي التفكير في نظام محاسبي جديد يستجيب لمتطلبات مختلف المتعاملين، من مستثمرين ومقرضين وغيرهم.

و في ضوء هذه التطورات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، و بهدف تشجيع وجذب الاستثمار ، تنشيط رأس المال و دعمها، أصبح من الضروري توفير أسس و قواعد و مفاهيم محاسبية موحدة للشركات بكافة أشكالها القانونية ، و بالتالي إصدار معايير محاسبية جزائرية تواكب تلك التطورات و تتفق مع المعايير المحاسب في الدولية.

الفصل الثاني:

إصلاحات النظام المحاسبي في الجزائر

مقدمة الفصل:

منذ الثمانينات من القرن العشرين، انتهجت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية في إطار التوجه إلى اقتصاد السوق الذي من معالمه تشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي ، فضلا عن إفرازات العولمة التي تقتضي تغيرات جذرية في الميدان المحاسبي.

في هذا السياق أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتلاءم مع الظرف الجديد ، و لا يستجيب لاحتياجات المستثمرين، لذلك كان من الضروري تبني نظام محاسبي جديد يواكب التطورات، و قادر على تلبية مختلف احتياجات المستثمرين.

لهذا قامت الجزائر بإعداد نظام محاسبي مالي جديد يتماشى مع المتغيرات الجديدة المتلائمة مع احتياجات مستعملي المعلومة المالية والمتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية التي تعمل على توحيد المعايير المالية والمحاسبية على مستوى العالم بين المؤسسات الاقتصادية.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق للإصلاحات المحاسبية، و استعراض النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال المباحث التالية:

* المبحث الأول: إصلاحات النظام المحاسبي في الجزائر

* المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي الجديد

* المبحث الثالث: مقارنة المحاسبي المالي مع المخطط المحاسبي الوطني

المبحث الأول: إصلاحات النظام المحاسبي في الجزائر

ينبغي الإشارة إلى أن المخطط المحاسبي الوطني نسخة 35/75 المؤرخة في 29 ابريل 1975، وضع حسب معايير الاقتصاد الموجه، ولتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي على مستوى التشغيل، الإنتاج، و تشهد الجزائر اليوم تحولا عميقا و ذلك بفتح اقتصادها على اقتصاد السوق، إنشاء بورصة الجزائر و تحرير الأسعار، هذه التحولات حتمت إصلاح و تغيير النظام المحاسبي المعتمد.

المطلب الأول: أعمال لجنة المخطط الوطني للمحاسبة

لم يعرف العمل المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية سوى تطبيق المخطط المحاسبي العام الموروث عن فرنسا، وذلك بحكم الاستقلال الحديث للجزائر.

و لم يتم تناول موضوع التوحيد في الجزائر إلا مع بداية السبعينيات، وبالضبط مع إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة سنة 1973 الذي أسندت له مهمة إعداد المخطط الوطني للمحاسبة مع مراعاة ما يلي[1]:

* الاستجابة لمستلزمات التخطيط الجزائري.

* المخطط المحاسبي الوطني يجب أن يستوحى من الاشتراكية و ليس من الرأسمالية.

و مع انتقال الجزائر إلى نظام اقتصاد السوق يفتح المجال للاستثمار الأجنبي و الوطني من خلال تحرير الأسواق و خوصصة المؤسسات العمومية و إجراء إصلاحات على النظامين البنكي و الضريبي، فأصبح هذا المخطط لا يتماشى مع هذه المستجدات، وهذا ما استلزم إصلاحه.

أوكلت هذه المهمة للمجلس الوطني للمحاسبة، الذي أنشا في سنة 1998 من طرف وزارة المالية للقيام المراجعة المخطط الوطني للمحاسبة لتكييفه مع تحولات الاقتصاد الوطني.

كون المجلس فوج عمل للنظر والتفكير في مراجعة المخطط الوطني للمحاسبة، وبعد أن تمت المصادقة على خطته، تحول الفوج إلى لجنة المخطط الوطني للمحاسبة، أعدت هذه اللجنة في فيفري سنة 2000 تقريرا أوضحت فيه مختلف الاقتراحات التي وضعتها بغرض أخذها بعين الاعتبار في مراجعة المخطط الوطني للمحاسبة، والتي تمحورت بالخصوص حول المبادئ المحاسبية، الإطار المحاسبي والقوائم المالية الشاملة.

[1] Amel Benyekhlef, Le système comptable algérien étude comparative avec les pays de l'Europe de l'Est et les organismes de normalisation comptable internationale, Revue du chercheur N°08, Alger, 2010, p26 - 29

المطلب الثاني: أعمال المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي

توقفت أعمال لجنة المخطط الوطني للمحاسبة في سنة 2001، و وضعت مهمة الإصلاح المحاسبي محل مناقصة، تم على إثرها قيام المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي بمهمة الإصلاح المحاسبي بتمويل من البنك العالمي وبعد دراسته للمخطط الوطني للمحاسبة، قام فوج العمل التابع للمجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي بتقديم ثلاثة خيارات لإصلاحه، وقدمها للمجلس الوطني للمحاسبة الجزائري من أجل اختيار المقترح الأمثل، وكانت المقترحات الثلاثة كما يلي[1]:

* الخيار الأول:

الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني الاقتصادي في الجزائر، والذي بقي ثابتا مند صدور قانون لتوجيه الاستثمارات الوطنية الاقتصادية في 1988.

هذا الخيار اتخذ حسب قرار صدر في سنة 1999 من طرف السلطات العمومية، في المرسوم الوزاري رقم 42 في أكتوبر 1999 و المتمثل في تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع نشاطات المؤسسات القابضة و الحسابات الموحدة للمجموعة، وكانت النتيجة ظهور تسميات و مصطلحات جديدة لا تتماشى و الإطار التصوري المحاسبي المعمول به.

أما بالنسبة للمهنيين و الخبراء المحاسبين خاصة، فقد وجدوا صعوبة في التكييف مع هذا الإطار التصوري المحاسبي المختلف و الغريب عن المخطط المحاسبي الوطني.

* الخيار الثانى:

يتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية، ومع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبيين مختلفين يعطيان نظاما مختلط و معقد، و بالتالي يمكن أن يكون مصدر للتناقض و الاختلاف.

* الخيار الثالث:

يتضمن انجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ و القواعد ، مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.

[1] بكيحل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 29

تم تبني هذا الخيار من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001، إذ يعتبر هذا الاختيار تغير جذري مقارنة بالمخطط الوطني للمحاسبة، بالتوجه نحو المعايير الدولية المعترف بها دوليا والمطبقة في العديد من دول العالم[1].

المطلب الثالث: أسباب تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

يمكن حصر أسباب توجه الجزائر إلى النظام الجديد المستمد من المعايير المحاسبية الدولية في ما يلي[2]:

* الاختيار الدولي الذي يقرب ممارساتنا المحاسبية من الممارسات العالمية والذي يسمح بان نعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر.

* التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

* الإعلان بوضوح أكثر عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات.

* كما أخذ النظام المحاسبي الجديد على عاتقه احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وتمكنهم من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

* تمكين الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.

* تلافي بعض النقائص والثغرات التي خلفها النظام الحالي الذي يتلاءم والنظام الاقتصادي السابق لا اقتصاد السوق.

* محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايته من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية.

[1] د. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص 14،15

[2] **عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(IAS/IFRS)** في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس جامعة الشلف، 2007، ص 295،296

المطلب الرابع: مقومات ومتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

لكي يتم العمل على توافق بيئة معينة مع المعايير المحاسبية الدولية ينبغي وجود مقومات لهذا التوافق من جهة وتوافر متطلبات في هذه البيئة تلبي هذه المقومات، و هذا ما يجب توفره في البيئة الجزائرية[1]:

1) مقومات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد:

يقصد بمقومات التطبيق ما ينبغي القيام به من أجل تهيئة البيئة المحلية لتندمج في البيئة الدولية بدون أي صعوبات و تعارض، و تتمثل أهم هذه المقومات فيما يلي:

أ. بيئة معولمة أو في طريقها إلى البيئة العالمية :

ينبغي أن تتوافق البيئة المحلية مع صفات العولمة من حيث الانضمام إلى المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها المنظمة العالمية للتجارة ، مجلس معايير المحاسبة الدولية، منظمة البورصات العالمية والإتحاد الدولي للمحاسبين وغيرها.

ب. تكييف التشريعات و القوانين بما يتوافق مع المتطلبات الدولية:

يجب إزالة أي تعارض أو عدم تطابق بين القوانين والتشريعات المحلية مع المتطلبات الدولية بحيث يسهل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في مجالات الصناعة، التجارة، الخدمات والقطاع المالي.

ت. البيئة الاقتصادية للبلد هي بيئة الاقتصاد الجزئي:

أي بيئة الوحدات الاقتصادية (المؤسسات)، وهنا يتراجع دور الدولة إلى كونه دورا تنظيميا وتنسيقيا وليس دورا مسيطرا أو مالكا، وقد تبنت الجزائر نظام اقتصاد السوق منذ 1988 ، غير أن دور الدولة لازال قائدا و مسيطرا و مؤثرا في مجرى الحياة الاقتصادية في الجزائر ، فليس للمؤسسات الحرية الكبيرة في اختياراتها وتصرفاتها وذلك لاعتبارات سياسية و اجتماعية. إضافة إلى ذلك، فإن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مضاربة وليس اقتصاد السوق الحقيقي، الذي يفرز قيما سوقية حقيقية وليست ناتجة عن المضاربة، كما يحصل في سوق العقارات مثلا، ومنه فلا يمكن الاعتماد عليه في معرفة القيم العادلة لهذه العقارات.

[1] مزياني نور الدين، فروم محمد الصالح، مرجع سبق ذكره، ص9- 10

ث. التكييف الفني والنفسي لمواطني البلد:

التكييف الفني هو استخدام التقنيات الحديثة في مجال العمل بطرق كفاءة وإمكانيات جيدة. أما التكييف النفسي فيقصد به تقبل مواطني البلد الثقافة العولمة وتوجهاتها.

2) متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد:

تشكل متطلبات التطبيق الجانب العملي من أجل تحقيق الهدف من اندماج البيئة المحلية بالبيئة الدولية و يقصد بمتطلبات التطبيق ما ينبغي على المنظمات المهنية والهيئات المهتمة بالمحاسبة، المؤسسات، الجامعات و مراكز التكوين المهني وغيرها أن تقوم به من أجل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، و عليه فإن متطلبات التطبيق تتمثل فيما يلي[1]:

أ. التأهيل العلمي والعملي:

المعني بالدرجة الأولى بتطبيق معايير المحاسبة الدولية هو المحاسب، لذلك لا بد من تأهيله علميا وعمليا ليكون قادرا على تطبيق المعايير المحاسبية بشكلها الصحيح، فالمحاسب اليوم أصبح مطالبا بمهارات واسعة في ميادين معينة مثل البنوك و شركات التأمين و تكنولوجيا المعلومات.

و أكثر المحاسبين في الجزائر لا يتوفرون على الكفاءات والمهارات المطلوبة و ليس لهم دراية بهذه المعايير، فضلا عن أن يفهموها ويطبقها تطبيقا سليما، وهذا ليس خاص بالمحاسبين الجزائريين فقط بل هو حال المحاسبين في معظم دول العالم التي لم تطبق بعد معايير المحاسبة الدولية ، وهذا يحتاج إلى ما يلي:

- عقد دورات تدريبية و ورشات عمل للمحاسبين ومدققي الحسابات التي يكون موضوعها معايير المحاسبة الدولية.

- تضمين معايير المحاسبة والتدقيق الدولية في المسار التكويني المدققين والمحاسبين المعتمدين.

- تطوير مناهج كليات العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني لكي تتضمن تدريس معايير المحاسبة الدولية للطلبة خاصة تخصصي محاسبة ومالية، إضافة إلى إعادة النظر في مقررات بعض المقاييس التي لها علاقة بالمحاسبة و المستوى الذي تدرس فيه.

ب. الأنظمة و القوانين التي تفرض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية:

يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى أسس قانونية تستند إليها المؤسسات عند تطبيق النظام المحاسبي الجديد، وتتلخص أهم الأسس فيما يلي:

* التشريعات الضريبية و القانون التجاري:

[1] مزياني نور الدين، فروم محمد الصالح، مرجع سبق ذكره، ص10- 13

ينبغي أن تنص التشريعات الضريبية المعمول بها على قبول تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و فرض تطبيقها والالتزام بها في العمل المحاسبي لدى المؤسسات المعنية بتطبيق هذه المعايير.

كما يجب أن ينسجم القانون التجاري مع معايير المحاسبة الدولية ولا يتعارض معها، فإذا أخذنا كمثال:

فالقانون التجاري الجزائري مازال يعتبر أن أي مؤسسة فقدت ثلاثة أرباع (3/4) من رأس المال أنها في حالة إفلاس ويجب تصفيتها، في حين أن المعايير المحاسبية الدولية تعتبر أن رأس المال مجرد قيمة هامشية ناتجة عن الفرق بين الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لأخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاولة نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي.

* القانون والنصوص المنظمة للعمل المحاسبي:

ينبغي أن ينص القانون المحدد للإطار النظري للمحاسبة في أي بلد يريد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على أن هذا الإطار يتوافق مع ما هو مقرر حسب هذه المعايير، ومن ثم يصبح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ممكنا من الناحية العملية لوجود مرجعية نظرية معلومة ، وما مدونة الحسابات و آليات عملها إلا تطبيق لهذه المعايير. بالنسبة للجزائر، فإن القانون المتضمن للنظام المحاسبي المالي لا ينص صراحة على تبني المعايير المحاسبية الدولية و إنما تم اعتمادها ضمنيا فقط حيث أن النظام في معظم مضمونه يتطابق مع المعايير المحاسبية الدولية. و يمكن تفسير هذا برغبة الجزائر إعطاء وقت إضافي لنفسها لكي تتأقلم، وهذا نظرا لعدة تواريخ مهمة قد تفرض على الجزائر في المستقبل غير البعيد تبني المعايير المحاسبية الدولية، نذكر منها خصوصا الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ولو صرحت بذلك لأصبحت ملزمة بالتطبيق الفوري لهذه المعايير ، و أضحت المؤسسات الجزائرية تحت رقابة مجلس معايير المحاسبة الدولية وهذا ما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني كون أن البيئة الجزائرية بصفة عامة والمؤسسات بصفة خاصة غير مؤهلة لخوض هذه التجربة الجديدة والعالمية.

* القانون المنظم لسوق الأوراق المالية:

ينبغي أن ينص القانون المنظم لسوق الأوراق المالية وجوب التزام الشركات الخاضعة لهيئة مراقبة هذا السوق بمعايير المحاسبة الدولية في إعداد قوائمها المالية، كما حصل في أوروبا وفي بعض البلدان العربية (سوريا، الأردن، مصر، البحرين، الكويت...)، خاصة إذا كان تطبيق معايير المحاسبة الدولية غير معمم على كل المؤسسات. بالنسبة للجزائر، تخضع كل المؤسسات للقانون المحاسبي والنصوص المنظمة للعمل المحاسبي، ومن ثم فلا ينص القانون المنظم لسوق الأوراق المالية الحالي على وجوب تطبيق معايير المحاسبة الدولية، في ظل ضعف نشاط بورصة الجزائر منذ نشأتها.

ت. دور المؤسسات و مفتشيات الضرائب:

تتم المحاسبة في كثير من المؤسسات في الجزائر باستخدام البرامج الحاسوبية، ولذلك يصبح لزاما عليها تطوير البرامج المحاسبية الحاسوبية المعتمدة فيها، و اعتماد خطة لتدريب المحاسبين لديها لتستجيب لمتطلبات التطبيق السليم والكفء لمعايير المحاسبة الدولية الذي يعتمد بالدرجة الأولى على كفاءة المحاسب في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة والتوقيت الملائم وتقدير بعض القيم المحاسبية باستعمال تقنيات كمية أو من خلال الحكم الشخصي للمحاسب. كما أن ضعف درجة اهتمام أكثر المؤسسات الجزائرية بمعايير المحاسبة الدولية.

وهذا لا يفسر إلا بغياب الوعي المحاسبي لدى المسيرين و النظرة الضيقة للمحاسبة التي لا تعترف بأن هذه الأخيرة " نشاط خدمي له دور في خلق قيمة مضافة لمستعمل المعلومات المحاسبية بواسطة تحليل وتفسير المعلومات و إسداء النصح حول طرق العمل المناسبة.

بالإضافة إلى ضعف تصميم وفعالية نظام محاسبة التكاليف الحقيقية و التقديرية ومختلف نظم المعلومات الأخرى لدى الكثير من المؤسسات الجزائرية ولا يخفى علينا أهمية ذلك في التطبيق الفعال لمعايير المحاسبة الدولية.

و تعتبر مفتشيات الضرائب أحد أهم الأطراف ذات العلاقة المباشرة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال دورها في بسط الرقابة الجبائية (الفحص المحاسبي) على المؤسسات المطبقة لهذا المعايير، وعليه فهي مدعوة لتكوين مفتشين لهم دراية بطبيعة العمل المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية.

ث. دور الإعلام:

للإعلام الدور الهام في توضيح حقيقة معايير المحاسبة الدولية ونشر التحقيقات و الدراسات لكي لا يساء فهمها والمقصود منها وعدم الخلط مع أية معايير أو مفاهيم أخرى. فالمستثمر الحالي أو المحتمل ليس بالضرورة أن يكون على دراية علمية بالمعايير، ولكن على الأقل يجب أن يكون على علم بمفهومها والغاية منها وآثار تطبيقها على المؤسسة التي يوظف أمواله فيها. و لا شك أن هذا الدور شبه غائب في الجزائر، فليس هناك اهتمام إعلامي بهذا الموضوع من كل وسائل الإعلام، باستثناء تناول الموضوع في شكل خبر (تقرير عن ملتقى أو يوم دراسي أو... الخ، تم في جامعة أو في فندق)، من دون فسح المجال للمختصين لتوضيح أهمية معايير المحاسبة الدولية من خلال تقديم التحاليل والنقاش حول النظام المحاسبي والمالي الجديد.

المطلب الخامس: تكلفة الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد

تتطلب عملية الانتقال من النظام المحاسبي السابق المتمثل في المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد تكلفة معتبرة تتمثل في[1]:

1) تكلفة التكوين:

[1] عاشور كتوش، مرجع سبق ذكره، ص305،306

إن عملية تدريب وتكوين الإطارات من محاسبين وخبراء وأكاديميين مكلفة جدا، لأنها ليست عملية رسكلة بسيطة بل هي تكوين وتدريب هذه الإطارات على نظام جديد لم يعرفوه من قبل، وبما أن الإطارات المتخصصة في هذا النظام يمكن القول أنها غير موجودة في الجزائر وإن وجدت فهي قليلة، الأمر الذي يتطلب البحث للحصول على مكونين يكلف الدولة والمؤسسات بشكل خاص مبالغ مالية كبيرة، بالإضافة إلى ذلك مصاريف المتكونين والوقت الضائع، ومختلف مخططات وبرامج التكوين.

2) تكلفة الأنظمة الجديدة التي يتطلبها النظام المحاسبي الجديد:

إن استحداث أو تثبيت أي نظام جديد يتطلب مجموعة من المتطلبات التقنية والتكنولوجية الحديثة التي تتلاءم مع هذا النظام من برمجيات مثل نظام المحاسبة الإلكتروني الذي يجب على المؤسسة استحداثه، أنظمة المعلومات الداخلية والخارجية، أنظمة الاتصالات ذات التقنية العالية، هذا كله يتطلب غلاف مالي معتبر.

3) تكلفة تجديد مختلف الأنظمة الفرعية لتتوافق والنظام المحاسبي المالي الجديد:

خلال 33 سنة الماضية تم تكييف مختلف الأنظمة الفرعية (نظام المشتريات، نظام المبيعات، نظام التسويق، التخزين...الخ) بشكل يتلاءم ونظام المحاسبة العامة السابق.

وعملية الانتقال إلى نظام المحاسبة المالية يتطلب إعادة تكييف مختلف الأنظمة مع النظام الجديد، فمثلا نظام الأجور كان يعتمد كليا على النظام المحاسبي السابق حيث يستخلص كل المعلومات منه بالإضافة إلى النظام الجبائي، ومع دخول النظام الجديد وفصل النظام المحاسبي عن النظام الجبائي، يتطلب الأمر تحديث أو تطوير أو تجديد هذا النظام في حد ذاته، وهذا بطبيعة الحال له كلفة معتبرة تؤثر مباشرة على طاقات المؤسسة والدولة ككل.

المطلب السادس: منهجية الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي الجديد

تمثل عملية المرور إلى معايير المحاسبة الدولية لمختلف البلدان عملية جد صعبة ومعقدة وبالخصوص في الجزائر، أين تم تطبيق النظام المحاسبي المالي، وهذا طبعا بالاسترشاد ينص معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 1) كما يلي[1]:

1. بداية أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي:

إن الهدف من تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة هو ضمان أن إعداد القوائم المالية سوف يتم كما لو كان الإفصاح وفق هذا النظام مطبق دائما، لذلك فان المؤسسات المعنية به هي تلك الملزمة بعرض قوائمها المالية لأول مرة وفق المعايير الدولية، لهذا يجب أن تشتمل على الأقل فترة مقارنة واحدة أو قد يكون مطلوب من المؤسسة أن تقدم أكثر من فترة واحدة للمقارنة، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

[1] د.زغدار احمد، ا. سفير محمد، نفس المرجع، ص 87-89

شكل رقم (II-01): عملية الانتقال إلى الإفصاح وفق SCF

المصدر :د.زغدار احمد، ا.سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الباحث- عدد 07، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص88

ومن خلال هذا الشكل فإننا نميز بين مرحلتين من عملية المرور إلى تطبيق النظام الجديد هما:

* تاريخ الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد:

وهي الفترة التي تعرض فيها المؤسسة معلومات كاملة مقارنة، والموضحة في الشكل بفترة المقارنة.

* تاريخ التقرير:

ويمثل الفترة التي يتم فيها التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي والتي يتم في نهايتها الإفصاح عن القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي، مع المعلومات المقارنة لها للسنة الماضية، ويشار إلى هذه المرحلة في الشكل بمرحلة التقرير الأول حسب SCF.

2. المعالجة و الإفصاح عن الميزانية الافتتاحية :

عند إعداد الميزانية الافتتاحية يجب على المؤسسة أن تقوم بما يلي:

- إعداد الميزانية الافتتاحية وفق النظام المحاسبي المالي وكذلك الحسابات المقارنة للفترة الماضية.

- التطبيق بأثر رجعي في الميزانية الافتتاحية والقوائم المالية المقارنة.

- تحميل رأس المال في الميزانية الافتتاحية كل التسويات المرتبطة بتطبيق SCF

- عرض في الملحق شرح مفصل عن أثر تطبيق SCF على الوضعية المالية والأداء

من بين الأصول والخصوم الواجب إدراجها في الميزانية الافتتاحية والإفصاح عنها حسب ما تتطلبه التعاريف التي يتضمنها النظام المحاسبي المالي وكذلك شروط التسجيل المحاسبي إدراج ما يلي:

* مصاريف التطوير المرتبطة بأي أصل، والتي كانت تسجل كتكاليف في وقت حدوثها، ستصبح تعتبر كأصول مادية تلحق بالأصل المعني حسب النظام المحاسبي المالي إذا توفرت شروط معينة.

* الأصول محل عقد الإيجار التمويلي والخصوم المتعلقة به.

* الأدوات المالية غير المسجلة في الأصول أو الخصوم ومختلف الاستحقاقات الأخرى.

لذلك فإن التطبيق بأثر رجعي في الميزانية الافتتاحية يتضمن كذلك حذف بعض العناصر الواردة والتي لاتتفق مع قواعد التسجيل حسب النظام المحاسبي المالي خاصة :

* المصاريف الإعدادية المعالجة حسب SCF

* مؤونة الإصلاحات الكبرى التي سيق تسجيلها وأي مؤونات أخرى غير مقبولة حسب SCF

المبحث الثاني: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق معايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل متطلبات اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاديات باعتبار أن هذه المعايير تستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية على عكس المخطط الوطني الذي لا يستجيب لمتطلبات إدارية وجبائية للاقتصاد المخطط.

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

أولا: تعريف النظام المحاسبي المالي:

عرفته المادة 3 من القانون رقم 07_11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بتاريخ 2007 /11/ 25 بأنه:

"نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تصنيفها، تقيمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان (الشخص المعنوي أو الطبيعي) ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية" [1]

[1] Système comptable financier (SCF), pages bleues, Alger, 2008, p8

تضمن النظام المحاسبي المالي معطيات جديدة تتمثل فيما يلي[1]:

- تصنيف الكتل المحاسبية إلى مجموعات.

- تحديد الحسابات.

- وضع القوائم المالية.

- تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية.

من خلال الملاحظات نجد أن الجزائر اعتمدت النموذج الذي تكون الدولة هي المشرفة على إعداد المعايير المحاسبة، معنى النموذج الذي يركز على الاقتصاد الكلي.

كما تمحورت عملية الإصلاحات المحاسبية حول العناصر التالية[2]:

- بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي الجديد.

- إعطاء مفاهيم جديدة للأصول، الخصوم، رأس المال، الأعباء والنواتج.

- تحديد طرق التقييم المحاسبي - تنظيم مهنة المحاسبة.

- إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية، ووضع جداول وإيضاحات خاصة بالمفاهيم والجداول الملحقة.

- تحديد الحسابات والمجموعات.

- تحديد قواعد و ميكانيزمات سير الحسابات.

يمكن القول أنه حسب طبيعة النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني وبناء الإطار التصوري، يمكن أن يساهم في تنظيم مهنة المحاسبة بشكل أكثر مما كانت عليه سابقا.

ثانيا: أهمية النظام المحاسبي المالي:

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي[3]:

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.

- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية.

- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية المستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة.

- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.

- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح.

[1] د. بن عيشي بشير، بحث حول المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التطبيق، جامعة بسكرة، 2010، ص5

[2] د. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص27

[3] الملتقى الدولي الأول حول : النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، جانفي 2010، ص8-10

- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب، لا سيما في مجالات المحاسبة المالية.

- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.

- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية.

- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى تنتمي لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية.

- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع الحقيقي للمؤسسة.

- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغيير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

المطلب الثاني: المبادئ المحاسبية الأساسية للنظام المحاسبي المالي

تبنى مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد مختلف المبادئ المحاسبية المعروفة وهي:

1-استمرارية النشاط: يجري إعداد القوائم المالية بالافتراض أن المنشأة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة فان القوائم المالية يجب أن تتعدد إلى أساس مختلف في مثل هذه الحالة المؤسسة معبرة بالإفصاح عن ذلك،

2- الدورة المحاسبية: عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في 01/ 01 وتنتهي 12/31 كما يمكن للمنشأة أن تضع تاريخ لإدخال دورتها المحاسبية مخالف تاريخ 12/31 إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مختلفة للسنة المدنية، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا.

3- استقلالية الدورات: إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية تكون مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.

4- قاعدة كيان الوحدة الاقتصادية: تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها، أي لها شخصية معنوية مستقلة عن مالكي المشروع.

5- قاعدة الوحدة النقدية: أي تسجيل العمليات المعبر عنها بالنقود كما تسجل العمليات التي لا يمكن التعبير عنها بالنقود في القوائم المالية وخاصة في الملحق، إذا ما كان لديها تأثير مالي على الصورة العامة.

6- مبدأ الأهمية النسبية: تكون المعلومة ذات معنى أي ذات أهمية إذا أثر غيابها عن القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم.

7- مبدأ استمرارية الطرق: أي أن نفس الطرق المطبقة في دورة سابقة تطبق في الدورة المالية و كل تغيير لابد أن يبرر في الملحق.

8- مبدأ الحيطة والحذر: ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات أو التقليل من قيمة الخصوم والتكاليف.

9- مبدأ المماس بالميزانية الافتتاحية: يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لدورة معينة هي الميزانية الختامية للدورة السابقة لها.

10- تغليب الوضعية الاقتصادية على الشكل القانوني: من الضروري حساب العمليات المالية والأحداث الأخرى حسب حقيقتها الاقتصادية وليس استنادا فقط على شكلها القانوني لأنه توجد في بعض الحالات تناقض بين الشكل القانوني والحقيقة الاقتصادية، فمثلا عملية القرض الايجاري تعتبر عملية الإيجار عدم انتقال الملكية من النظرة القانونية، وتعتبر عملية بيع أو شراء من الناحية الاقتصادية.

11- مبدأ عدم المقاصة: المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية أو بين عناصر الإيرادات والتكاليف في حساب نتيجة غير مسموح بها إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها في نص قانوني محدد.

12- مبدأ التكلفة التاريخية: تسجل عناصر الأصول والخصوم في القوائم المالية بقيمة الحصول عليها لكن هناك حالات يمكن فيها تعويض التكلفة التاريخية بما يسمى القيمة العادلة.

13- الصورة الصادقة: يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمنشأة، و حتى تتوفر هذه الصورة لابد من احترام قواعد ومبادئ المحاسبة وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبا على هذه الصورة يجب حذفه والإشارة إلى ذلك في الملحق.

المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي SCF و مميزاته

أولا: أهداف النظام المحاسبي المالي:

إن النظام المحاسبي المالي ينشئ القواعد العامة لمسك، تجميع، تحديد وتقديم القوائم المالية للمؤسسات والهيئات الخاضعة لمسك المحاسبة من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- السماح بالتحكم في الحسابات تمنح كل الضمانات للمسيرين والمساهمين والشركاء، إلى الدولة والمستعملين الآخرين المعنيين بالأمر، كالمستخدمين و الدائنين، فيما يخص صدقهم وشفافيتهم.

- إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، وأداء و تغيرات الوضعية المالية، للمنشأة، بمراعاة الالتزامات القانونية التي يجب على الوحدات احترامها، دون استثناء تنظيمها، حجم وطبيعة نشاطها.

- المساهمة في نمو ومردودية الوحدات عن طريق أفضل معرفة للميكانيزمات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية و فعالية تسييرها. .

- نشر معلومة أكيدة، كاملة، عادلة، موثوق منها، ذات شفافية لكي تساهم في تشجيع المستثمرين و الضمان لهم متابعة مرضية لأموالهم.

- تخدم ترقية و تعليم المحاسبة و التسيير يرتكز على أسس مشتركة وكذلك لتكوين المهنيين المختصين الأحرار الإجراء تحت ضمان كبير لحركية الشغل في الوظائف المحاسبية.

- المساهمة في إعداد الإحصائيات و الحسابات الاقتصادية للقطاع (المؤسسات) على المستوى الوطني انطلاقا من معلومات مراقبة ومجمعة ضمن شروط الموثوقية والسرعة المرضية.

- تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من أحسن تناسق للتقارير الداخلية بفضل توحيد الإجراءات المحاسبية لمختلف الدول.

- السماح بتسجيل بطريقة شاملة وموثوق منها لكل المعاملات و العقود الاقتصادية للمؤسسة، حتى تسمح بإعداد تصريحات جبائية موثوق منها، مضمونة، منتظمة (الرسم على القيمة المضافة، الضرائب على الأرباح) حيث أن هذه النتيجة ستكون مقربة من القوائم المالية التي تم إعدادها حسب معايير التقرير المالية الدولية IFRS

ثانيا: مميزات النظام المحاسبي المالي:

يمتاز مميزات النظام المحاسبي المالي بثلاث مميزات:

- اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر و إنتاج المعلومات المفصلة التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، ومن ضمن ثلاث مرجعيات محاسبية أوروبية، أمريكية، IFRS / IAS .

- احتوائه على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل، وطرق التقييم وإعداد القوائم، هذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الإرادية و اللاإرادية.

- وفر المعلومات المالية الواضحة والمتوافقة وقابلة للمقارنة واخذ القرار، وهذا لتلبية حاجات المساهمين الحاليين منهم أو المستقبليين، ولهذا فان النظام المحاسبي المالي يحتوي على الإطار التصوري أو المفاهيمي، وهو نفسه الإطار التصوري ل IFRS الذي يقدم مفاهيم متمثلة في:

- الاتفاقيات المحاسبية.
- الخواص التوعية للمعلومة المالية.
- المبادئ المحاسبية الأساسية.

لهذا فإن النظام يسهل ويساعد على شرح قواعد المعالجة لبعض الأحداث الغير مدرجة في المخطط المحاسبي الوطني. إعطاء نماذج في القوائم المالية: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة و الملاحق.

تقليم قائمة الحسابات.

قواعد سير الحسابات.

المبحث الثالث: مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المخطط المحاسبي الوطني

إن تبني النظام المحاسبي المالي في إطار المعايير المحاسبية الدولية يشكل تغيرا جذريا مقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني ، سواء في الجانب التصوري أو على مستوى مدونة الحسابات ، و يمكن تلخيص أهم التغيرات فيما يلي:

-تبني النظام المحاسبي المالي لمعايير المحاسبة الدولية.

- بالنسبة النظام المحاسبي المالي نجد تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني بينما في المخطط المحاسبي الوطني نجد تغليب الجانب القانوني و الإداري على الواقع الاقتصادي.

- سيعتمد النظام المحاسبي المالي على القسيمة العادلة في تقييم الأصول أي مراعاة سعر السوق ، و بالتالي ضرورة إعادة تقييم بعض أصول المؤسسة كل سنة.

- إضافة قوائم مالية جديدة تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة و تغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

- تسجل الموردون و الزبائن في الصنف الرابع (حسابات الغير) بينما في المخطط المحاسبي الوطني تسجل الزبائن في الصنف الرابع (الحقوق) و الموردين في الصنف الخامس (الديون).

- يوجد عدة تغيرات على مستوى مدونة الحسابات حيث أصبحت هذه الأخيرة مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي .

و لمزيد من المقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني ندرج الجدول التالي:

جدول رقم (II-01): مقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني

البيان	المخطط المحاسبي الوطني	النظام المحاسبي المالي

القوائم المالية	الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، جداول ملحقة	الميزانية، جدول حسابات النتائج جدول سيولة الخزينة ، جدول تغير الأموال الخاصة ، جداول ملحقة
تقييم العناصر المقيدة في الحسابات	التكلفة التاريخية	التكلفة التاريخية و بالاستناد إلى: - القيمة الحقيقية –قيمة الإنجاز –القيمة العادلة
عقود الإيجار	لا تسجل في عناصر الميزانية	يدرج الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية، و كذلك التزامات دفع الإيجارات المستقبلية في حسابات خصوم الميزانية.
تكاليف البحث و التطوير	تسجل ضمن عناصر الأصول	تسجل تكاليف التطوير ضمن عناصر الأصول بينما تسجل تكاليف البحث في حساب الأعباء لأنها لا تقدم منافع اقتصادية مستقبلية.
جدول سيولة الخزينة	لا يوجد	يقدم مقبوضات و مدفوعات الخزينة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجريدة الرسمية رقم 19،الصادرة في 25 مارس 2009 المتضمنة قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيسيرها.

يتضح مما يسبق أن النظام المحاسبي المالي يشكل تغير جذري عن المخطط المحاسبي الوطني لوجود عدة اختلافات بينهما ، مما يتطلب تنظيم دورات تكوينية و ملتقيات علمية ، بالإضافة إلى إصدار مؤلفات نظرية و تطبيقية ، قصد استيعاب هذا النظام و تمكين المعنيين من تطبيقه دون أي غموض أو عراقيل ، و بالتالي إنجاح هذه العملية.

خاتمة الفصل:

استجابت الجزائر للمستجدات الدولية بتبنيها لنظام محاسبي جديد يتوافق بدرجة عالية مع معايير المحاسبة الدولية سواء من حيث الإطار ألمفاهيمي النظري أو من حيث المعالجة المحاسبية لبعض المسائل المطروحة بحدة في المحاسبة، رغم ملاحظة بعض الاختلافات التي ترجع – أساسا- إلى الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة الجزائرية في إعداده.

حيث يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، و الذي يعمل على تلبية مختلف احتياجات المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، و ذلك في مجال الإفصاح و القياس، قصد توفير معلومات مالية وافية، و تدعيم شفافية الحسابات، و تكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.

قيام الجزائر بتبني نظام محاسبي يتوافق والبيئة الاقتصادية والمالية الدولية هو من المتطلبات الضرورية في العصر الحالي، ولكن المشكل المطروح ليس في النظام الجديد في حد ذاته وإنما في تطبيقه على مستوى المؤسسات الاقتصادية، و هذا ما سيتم التطرق إليه من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

تطبيق نظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

مقدمة الفصل:

بعد القيام بدراسة نقائص المخطط المحاسبي الوطني، واستعراض المعايير المحاسبية الدولية، و التعرض إلى النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال الدراسة النظرية.

سنتطرق في هذا الفصل إلى واقع تطبيق النظام المحاسبي الجديد في المؤسسات الجزائرية، و التعرض إلى أهم العراقيل و الصعوبات التي تواجهها لضمان التطبيق السليم لهذا الأخير.

وللقيام بهذه الدراسة، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية

- المبحث الثاني: عوائق و تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية

- المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية

- المبحث الأول: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية

في هذا المبحث سنتطرق إلى البيئة المؤسساتية الجزائرية و وضعية المحاسبة داخل المؤسسة و متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

المطلب الأول: واقع البيئة المؤسساتية الجزائرية:

لقد قامت الجزائر منذ انتهاجها نظام اقتصاد السوق بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والتي أخذت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحصة الأكبر منها أملا في تطوير وترقية ذاتها. كل هذه الإصلاحات كانت مركزة على جانب واحد فقط يهدف إلى إنقاذ الجهاز الإنتاجي لتحقيق التنمية المنشودة، ولم يتم التركيز على جانب أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية والتي لها الدور الكبير في تحقيق قفزة نوعية لهذه المؤسسات، ولكن منذ بداية القرن الواحد والعشرين ومع ضغط المتغيرات الدولية على الاقتصاد الجزائري وضعف أنظمة التسيير في المؤسسة قامت الجزائر باتخاذ العديد من الإصلاحات من أجل النهوض بمؤسساتها والوصول إلى المستوى المطلوب الذي يضمن لها القدرة على المنافسة سواء على مستوى الأسواق الوطنية أو الأسواق العالمية.

و على العموم فان معظم المؤسسات الجزائرية تعاني العديد من المشاكل والتي نوجزها في ما يلي[1]:

- ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستعملة في المؤسسات الاقتصادية.

- غياب الرؤية الإستراتيجية والتخطيط السليم في تحديد أهدافها.

- غياب الرابط بين المحاسبة والجباية في أنظمتها المالية.

- أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جدا وغير متنوعة.

بالإضافة إلى[2]:

- ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية التطبيق هذا النظام: فلا زالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مهيأة وغير مؤهلة لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية.

- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة: التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة وهذا ما لا يوجد في الجزائر. الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي الجزائري.

- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية: إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية .

[1] كنوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، 2009، ص 306.

[2] نور الدين مزياني، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، جامعة سكيكدة

- غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية: فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية، فضلا عن قلتها.

المطلب الثاني: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية

من أجل الانتقال إلى النظام المحاسبي يجب على الدولة والمؤسسات بشكل خاص القيام بمجموعة من الإجراءات والإصلاحات التي من شأنها تأهيل المؤسسات والاقتصاد الجزائري لتبني هذا النظام والتي تتمثل في ما يلي[1]:

- ضرورة وضع هذا النظام تحت الاختبار من خلال مرحلة انتقالية يتم فيها الاستعداد لتبني هذا النظام والتعرف على مختلف معالمه.

- التوضيح الجيد لمعالم هذا النظام من خلال العديد من المنتديات والملتقيات.

- تحديد مختلف التشريعات والإجراءات التي تتعلق بهذا القانون وإصلاح تنظيمات مختلف الهيئات المتعاملة معه لاسيما مصلحة الجباية.

- ضرورة دراسة واقع المؤسسات الجزائرية وتأهيل مختلف الأنظمة التسييرية المرتبطة بهذا النظام.

- تكوين و رسكلة الإطارات والمختصين والأكاديميين وتأهيلهم لهذا النظام المحاسبي الجديد.

- تحديد البرامج البيداغوجية الخاصة بالمحاسبة العامة وتشجيع الكتابات في هذا الشأن للمساعدة في تكوين الإطارات الكوادر قصد التحكم في زمام الأمر مستقبلا. .

- تخصيص الظروف المالية المناسبة لتغطية تكاليف إعداد النظام.

- الاعتماد على تطوير نظام فعال لانتقال المعلومات يسمح بانتقالها بسرعة وتخزينها بالكيفية التي تمكن طالبيها من الحصول عليها في الأوقات المناسبة والتمكن من تحديدها بالطرق التي تتلاءم مع هذا النظام.

- مد جسر التعاون بين المؤسسة والجامعة لأنه من شأن الجامعيين والمتربصين أن يساهموا بشكل كبير في إثراء البحث العلمي والمساهمة في بناء المؤسسات وعدم استخدام سياسة الانطواء والانعزال على المحيط الخارجي.

- ضرورة تبني المؤسسات الجزائرية فكر وثقافة أنظمة المعلومات ومحاولة بناء نظام معلومات محاسبي متكامل يساعد المؤسسات على التحكم في مختلف نشاطاتها ويعمل على أن تكون تنافسية على المستوى الدولي خاصة في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- يجب على الدولة دعم عمليات البحث والتطوير وتحفيز المؤسسات على تبني مثل هذه المشاريع لأن معظم المؤسسات الجزائرية تركز في عمليات بحثها على جانب المنتج و تحمل البحوث المتعلقة بأنظمة التسيير وتكنولوجيا المعلومات.

[1] قورين الحاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي (scf) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبة في ضل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 274

- الانطلاق في عملية التكوين والتأطير للطلبة والمتربصين حول المعايير الجديدة وحث السلطات العمومية على تنظيم دوري لامتحانات مهنية، وتنظيم أيام دراسية وتظاهرات ومؤتمرات.

- المبحث الثاني: عوائق و تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية

عند دراستنا لواقع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، توصلنا إلى أن المؤسسات الاقتصادية واجهتها عدة تحديات و عوائق أثناء الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني و كذا تطبيق النظام المحاسبي المالي

المطلب الأول: عوائق تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية

1- الآثار المتوقعة لنظام المحاسبة المالية على جودة المعلومات المحاسبية للمؤسسات:

إن تحديد أهداف نظام المحاسبة المالية وبنائه على أساس معايير دولية وعناصر التكنولوجيا، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسين. ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بما المعلومات المحاسبية و هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسئولين عند إعداد التقارير المالية في تقيم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق نظم معلومات محاسبية حديثة. ولقد توجهت مجالس معايير المحاسبة المتخصصة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي نحو إصدار العديد من المعايير المحاسبية التي تبنى عليها نظم المعلومات المحاسبية الحديثة لتوفر الخصائص التالية للمعلومات المحاسبية الدولية[1]:

1- 1- الملائمة: تعتبر من أهم الخصائص الواجب أن توفرها الأنظمة المحاسبية المبنية على المعايير المحاسبية الدولية في المعلومات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخارجي. وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

كما تعني مدى كفاءة هذه التقارير ونجاحها في خدمة مستخدميها بقدرتها على توفير المعلومات الكافية والملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوفر بالوقت المناسب.

ولأجل تحقيق صفة الملائمة يجب على نظام المحاسبة المالية أن يوفر الصفات النوعية الفرعية التالية:

أ- التوقيت المناسب: أي توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت الذي يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة مرجوة من هذه المعلومات.

ب - القدرة على التنبؤ: عند التكلم عن التنبؤ فإن الذهن والتفكير يذهب للمستقبل وحالات عدم التأكد أي احتمال لا يصل إلى 100% والقدرة على التنبؤ لا تعني وضع احتمال بنسبة 100 % ولكن تعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية. وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة للواقع فإنها تكون

[1] قورين الحاج قويدر، مرجع سبق ذكره ، ص 278

أكثر ملائمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضعها وأسبابها والقيام بمعالجتها.

ج - التغذية العكسية (القدرة على إعادة التقييم): تعتبر التغذية الراجعة أو العكسية من مكونات أي نظام معلوماتي، فهي من مكونات النظام المحاسبي وذلك لما تمثله من أهمية على استمرار وتطور المؤسسة. وقد رأت المعايير المحاسبية الدولية أنه يجب على مستخدمي المعلومات أن يكونوا قادرين على مقارنة المعلومات المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء والتغيرات في المركز المالي.

1-2- الموثوقية والشفافية: تتعلق خاصية الموثوقية والشفافية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية والشفافية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.

وهذا ما نصت عليه المادة 10 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن للنظام المحاسبي المالي الصادر في الجريد الرسمية العدد 47 والتي تنص على: "أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها". وممكن أن نقوم بتعريفها بأنها القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة خوف ممكنة، ويتحقق ذلك بتوافر العناصر التالية:

أ- صدق التمثيل: ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها.

ب - إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات: وتعني توفر شرط الموضوعية في القياس العلمي أي أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين يستطيع التوصل إليها شخص آخر بشرط استخدام نفس الأساليب في القياس والإفصاح

ج - الحيادية: وتعني تقدم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وحيادية المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو هدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين، إذن المعلومات المتحيزة، لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة، ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي

إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي الصادر في القانون 07 / 11 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 يعتبر خطوة مهمة كبيرة التوفيق الممارسات المحاسبية في الجزائر مع توجيهات معايير المحاسبة الدولية، غير أن هذه الخطوة غير كافية وقد لا تكون لها آثار إيجابية كبيرة، وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

الجزائرية

1- على مستوى التشريعات الخاصة بهذا النظام:

هناك بعض التشريعات والقوانين لا تتماشى مع هذا النظام، حيث نجد[1]:

1-1- القانون والنصوص المنظمة للعمل المحاسبي: ينبغي أن ينص القانون المحدد للإطار النظري للمحاسبة في أي بلد يريد تطبيق معايير المحاسبة الدولية على أن هذا الإطار النظري يتوافق مع ما هو مقرر حسب هذه المعايير، ومن ثم يصبح تطبيق معايير المحاسبة الدولية ممكنا من الناحية العملية لوجود مرجعية نظرية عامة، لكن بالنسبة للجزائر، فإن القانون رقم 07 / 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي لا ينص صراحة على تبني معايير المحاسبة الدولية وإنما تم اعتماد هذه المعايير ضمنيا فقط.

1-2- القانون التجاري: ينبغي أن ينسجم القانون التجاري مع معايير المحاسبة الدولية ولا يتعارض معها، لذا يجب أن يتوافق القانون التجاري الجزائري مع النظام المحاسبي المالي المستمد أساسا من المعايير الدولية، لكن نجد القانون التجاري الجزائري مازال يعتبر أن أي مؤسسة فقدت ثلاثة أرباع (4/ 3) من رأس مالها أنها في حالة إفلاس ويجب تصفيتها، في حين معايير المحاسبة الدولية تعتبر أن رأس المال مجرد قيمة هامشية ناتج عن الفرق بين قيمة الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد و بإمكانها مزاولة نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي.

1-3- التشريعات الضريبية: إلى حد الآن، عدم توافق التشريعات الضريبية في الجزائر مع النظام المحاسبي المالي، نظرا لتحفظ المديرية العامة للضرائب لتقييم الأصول بالقيمة العادلة لكونها (حسب رأيهم) تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير، وعليه فإن مصالح الضرائب لا تعترف بطريقة حساب الإهتلاك بغير الطريقة المقررة لديها (حساب الإهتلاك انطلاقا من القيمة الأصلية التاريخية ومعدلات مقننة).

1-4- القانون المنظم لسوق الأوراق المالية: ينبغي أن ينص القانون المنظم لسوق الأوراق المالية على وجوب التزام الشركات الخاضعة لهيئة مراقبة سوق الأوراق المالية بمعايير المحاسبة الدولية في إعداد قوائمها المالية المنشورة، وهذا ما حصل في أوروبا والعديد من الدولية العربية (سوريا، الأردن، الكويت....)، لكن في الجزائر تخضع كل المؤسسات للقانون المحاسبي والنصوص المنظمة للعمل المحاسبي، ومن ثم فلا ينص القانون المنظم لسوق الأوراق المالية الحالي على تطبيق معايير المحاسبة الدولية، في ظل ضعف نشاط بورصة الجزائر منذ نشأتها.

2- على مستوى المؤسسات الاقتصادية:

سيتم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات، وبالتالي يجب تعديل أنظمتها الداخلية ونظامها المالي والمحاسبي بما يتوافق مع متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والكثير من المؤسسات الجزائرية تتم المعالجة المحاسبية فيها باستخدام البرامج الحاسوبية، لذلك يصبح إلزاما عليها تطوير البرامج المحاسبية الحاسوبية المعتمدة فيها، واعتماد خطة التدريب وتكوين المحاسبين لديها لتستجيب لمتطلبات التطبيق

[1] نور الدين مزياني، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية : مقومات ومتطلبات التطبيق، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد ، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 17-18 جانفي 2010 ، ص 11،12

السليم والكفء لمعايير المحاسبة الدولية الذي يعتمد بالدرجة الأولى على كفاءة المحاسب في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة والتوقيت المناسب وتقدير بعض القيم المحاسبية.

وما نلمسه حاليا هو ضعف درجة اهتمام أكثر المؤسسات الجزائرية بمعايير المحاسبة الدولية، وهذا لا يفسر إلا بغياب الوعي المحاسبي لدى المسيرين وسيادة النظرة الضيقة للمحاسبة التي لا تعترف بأن هذه الأخيرة "نشاط خدمي له دور في خلق قيمة مضافة لمستعمل المعلومات المحاسبية بواسطة تحليل وتفسير المعلومات وإسداء النصح حول طرق العمل المناسبة"[1].

كما يلاحظ ضعف أو نقص نظام المحاسبة التحليلية والتقديرية ومختلف نظم المعلومات الأخرى لدى الكثير من المؤسسات الجزائرية، ولا يخفى علينا أهمية ذلك في التطبيق الفعال لمعايير المحاسبة الدولية.

بالإضافة إلى ما سبق، نجد كذلك صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية، وهذا نتيجة غياب أسواق المنافسة التامة للأصول الثابتة في الجزائر، حيث نجد سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية.

3- على مستوى التأهيل العلمي والعملي:

المحاسب هو المعني بالدرجة الأولى بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، لذلك لا بد من تأهيله علميا وعمليا ليكون قادرا على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكلها الصحيح، ولكن نجد الكثير من المحاسبين في الجزائر لا يتوفرون على الكفاءات والمهارات المطلوبة وليس لديهم الدراية الكافية هذه المعايير، مما يتطلب وقت طويل لتكوينهم وتأهيلهم وذلك من خلال عقد دورات تدريبية وورشات عمل للمحاسبين ومدققي الحسابات التي يكون موضوعها معايير المحاسبة الدولية والتي يشارك فيها مختصين ومهنيين في المحاسبة والتدقيق.

3-1- تعديل محتويات برامج المقاييس المحاسبية التالي[2]:

المحاسبة العامة: تحد مشكلة تطبيق بعض المفاهيم مثل القيمة العادلة على مستوى السنوات الأولى.
المحاسبة المعمقة: يجب تكييفها مع معايير النظام المحاسبي المالي.

المحاسبة الخاصة: يجب تكييفها مع المعايير المحاسبية الدولية.

التحليل المالي: وذلك بإدراج تحليل القوائم المالية الجديدة.

المحاسبة التحليلية: إحداث بعض التغيرات خاصة على مستوى محاسبة المخزونات.

3-2- إنشاء مخابر بحث على مستوى الجامعات: يجب العمل على إنشاء مخابر بحث على مستوى الجامعات تهتم بالتطورات وتحديث المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية[3].

[1] نور الدين مزياني، المرجع السابق، ص 12.

[2] شعيب شنوف، الممكن وغير الممكن في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الإشكاليات والتحديات، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 17-18 جانفي 2010 ، ص 11.

[3] نفس المرجع السابق، ص 12.

4- على مستوى الإعلام:

للإعلام الدور الهام في توضيح حقيقة معايير المحاسبة الدولية ونشر التحقيقات والدراسات، لكي لا يساء فهم المعايير المحاسبية الدولية والمقصود منها وعدم الخلط مع أية معايير أو مفاهيم أخرى، فالمستثمر الحالي أو المحتمل ليس بالضرورة أن يكون على دراية علمية بالمعايير، ولكن على الأقل يجب أن يكون على علم بمفهومها والغاية منها وآثار تطبيقها في الشركة التي يوظف أمواله فيها. ولا شك أن هذا الدور شبه غائب في الجزائر، فليس هناك اهتمام إعلامي هذا الموضوع من كل وسائل الإعلام، باستثناء تناول الموضوع في شكل خير (تقرير عن ملتقى أو يوم دراسي)، من دون فسح المجال للمختصين لتوضيح أهمية معايير المحاسبة الدولية من خلال تقديم التحاليل والنقاش حول النظام المحاسبي المالي".

المطلب الثالث: صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي

إن المؤسسات الوطنية الجزائرية بوجه خاص و الاقتصاد الوطني بوجه عام يعيش واقعا ربما يكون عائقا أمام النظام المحاسبي المالي ومن الصعوبات التي ستواجه تطبيق هذا النظام بحد على العموم :

- إن النظام القديم تأصل وتجدر في المؤسسات الاقتصادية ولدى المحاسبين والخبراء والأكاديميين لأكثر من ثلاث عقود من الزمن، وبالتالي من الصعب التخلي عنه.

- تدرب المحاسبون والخبراء على المخطط المحاسبي القديم لسنوات عديدة وأتقنوه، وهناك من عمل به لمدة أكثر من جيل كامل منذ 1976 فمن الصعب جدا التحول إلى نظام جديد، كما أن الأهداف المحاسبية للمخطط القدم راسخة في ذهنيات وعادات المحاسبين مما يحتاج إلى وقت كبير لأجل تغييرها.| - العديد من الخبراء والمحاسبين والطلاب والأكاديميين لا يعرفون عن هذا النظام الجديد الشيء الضروري للتكيف

- إن أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جدا وغير متنوعة، والعمود الفقري للتسيير في هذه المؤسسات هو نظام المحاسبة العامة.

- النظام المحاسبي الجديد هو نظام يهدف كما سبق الإشارة إليه إلى تحقيق المصداقية والشفافية في مختلف الكشوف والقوائم المالية وهو تطبيق من تطبيقات ما يصطلح عليه بحكومة الشركات، وهذا صعب تطبيقه في البيئة الاقتصادية والمؤسساتية الجزائرية.

- عدم تحمل المؤسسات الجزائرية نفقات التحول والانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد.

- غياب الرابط بين المحاسبة والجباية، فهذا الاتصال يبرر بالرغبة في مراقبة المؤسسة وتفادي التهرب الجبائي وأهمية الجباية كمصدر للتمويل، كما أن القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هذا النظام مثل القوانين الجبائية غائبة.

- غياب الرؤية الإستراتيجية التخطيط السليم للدخول في تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد الذي سوف ينجم عنه مشاكل كبيرة في التسيير.

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية

المطلب الأول: كيفية تسجيل العمليات المحاسبية

سنتطرق إلى كيفية القيام بالتسجيلات المحاسبية للعمليات التي تقوم بها المؤسسة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي الجديد للمقارنة بينهما و ذلك عن طريق إعطاء بعض الأمثلة

1- كيفية تسجيل المواد الأولية مع المورد :

التسجيل حسب المخطط المحاسبي الوطني:

2009/02/18

381		مشتريات مواد أولية	6292500.00	
457		الرسم على القيمة المضافة TVA	1069725.00	
	530	. مورد سلع و خدمات		7362225.00
		شراء حنفية فاتورة رقم 21 الجزائر		

التسجيل النظام المحاسبي المالي الجديد:

2011/02/18

381		مواد أولية و لوازم مخزنة	6292500.00	
4456		الرسم على القيمة المضافة TVA	1069725.00	
	401	مورد سلع و خدمات		7362225.00
		شراء حنفية فاتورة رقم 21 الجزائر		

2- تسجيل المواد و المعدات التي تخص البناء:

التسجيل حسب المخطط المحاسبي الوطني:

2009/01/05

6215		إيجار معدات البناء	171000.00	
4571		الرسم على القيمة المضافة TVA	29070.00	
	530	مورد متعدد		200070.00
		إيجار معدات البناء فاتورة رقم 07		

التسجيل النظام المحاسبي المالي الجديد:

2011/01/05

6130		إيجار معدات البناء	171000.00	
4456		الرسم على القيمة المضافة TVA	29070.00	
	401000	مورد المخزونات و الخدمات		200070.00
		إيجار معدات البناء فاتورة رقم 07		

3- تسجيل بيع سلع للزبائن:

التسجيل حسب المخطط المحاسبي الوطني:

2009/01/05

470		الزبائن	171000.00	
	547	رسوم مستحقة على المبيعات	29070.00	
	700	مبيعات من البضائع		200070.00
		مبيعات سلع		

التسجيل حسب النظام المحاسبي المالي الجديد:

2011/01/05

411		الزبائن	171000.00	
	4457	رسوم مستحقة على المبيعات	29070.00	
	700	مبيعات من البضائع		200070.00
		مبيعات سلع		

4- تسجيل اهتلاكات معدات:

التسجيل حسب المخطط المحاسبي الوطني:

		2009/01/05		
682		مخصصات الاهتلاك	190000	
	2943	اهتلاكات معدات		190000
		اهتلاكات معدات		

التسجيل حسب النظام المحاسبي المالي الجديد:

		2009/01/05		
681		مخصصات الاهتلاك	190000	
	2815	اهتلاكات معدات		190000
		اهتلاكات معدات		

المطلب الثاني: كيفية إنشاء ميزانية حسب المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي الجديد

إنشاء الميزانية الختامية بتاريخ 2009/12/31 حسب المخطط المحاسبي الوطني:

		2009-12-31		
24008		مباني	357546.00	
24011		مباني	10000000.00	
243		معدات	14881994.58	
244		معدات النقل	4997435.90	
300		سلع	126360.00	
470		الزبائن	2274800.00	
457		الرسم على قيمة مضافة	1586320.06	
485		البنك	1228893.25	
487		الصندوق	1882906.84	
	101	رؤوس الأموال		10100000.00
	110	ترحيل النتيجة		2844725.75
	521	قروض		19581119.80
	2940	اهتلاك مباني		500000.00
	2943	اهتلاك معدات		1469666.25
	2944	اهتلاك معدات النقل		999487.18
	530			1731027.65

	568	موردون		29400.00
	564	تأمينات اجتماعية		80830.00
		ضرائب و رسوم مستحقة		
المجموع			37336256.63	37336256.63

جدول رقم (III-01): تحويل الحسابات من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد

المخطط المحاسبي الوطني		النظام المحاسبي المالي الجديد	
24008	مباني	21008	مباني
24011	مباني	21311	مباني
243	معدات	21510	معدات و أدوات
244	معدات النقل	218412	معدات النقل
300	سلع	30001	مخزونات بضائع
470	الزبائن	41100	الزبائن
457	الرسم على قيمة مضافة	44567	الرسم على القيمة المضافة
485	البنك	51200	البنك
487	الصندوق	5300	الصندوق
101	رؤوس الأموال	1015	رأس المال الصادر
110	ترحيل النتيجة	11009	الترحيل من جديد
521	قروض	16401	الاقتراضات لدى مؤسسات القرض
2940	اهتلاك مباني	281311	اهتلاكات مباني
2943	اهتلاك معدات	281510	اهتلاكات معدات

2944	اهتلاك معدات النقل	281824	اهتلاكات معدات نقل
530	موردون	40100	موردون
568	تأمينات اجتماعية	43100	تأمينات اجتماعية
564	ضرائب و رسوم مستحقة	44200	ضرائب و رسوم مستحقة

إنشاء الميزانية الافتتاحية بتاريخ 2010/01/01 حسب النظام المحاسبي المالي لنفس المؤسسة:

2010-01-01

21008		مباني	357546.00	
21311		مباني	10000000.00	
21510		معدات و أدوات	14881994.58	
218412		معدات النقل	4997435.90	
30001		مخزونات بضائع	126360.00	
41100		الزبائن	2274800.00	
44567		الرسم على القيمة المضافة	1586320.06	
51200		البنك	1228893.25	
5300		الصندوق	1882906.84	
	1015	رأس المال الصادر		10100000.00
	11009	الترحيل من جديد		2844725.75
	16401	الاقتراضات لدى مؤسسات القرض		19581119.80
	281311	اهتلاكات مباني		500000.00
	281510	اهتلاكات معدات		1469666.25
	281824	اهتلاكات معدات نقل		999487.18
	40100	موردون		1731027.65
	43100	تأمينات اجتماعية		29400.00
	44200	ضرائب و رسوم مستحقة		80830.00
المجموع			37336256.63	37336256.63

ملاحظة: في حالة ما إذا لم نجد حساب في النظام المحاسبي المالي الجديد بعدما كان موجودا في المخطط المحاسبي الوطني، فان النظام المحاسبي الجديد يسمح لنا بترحيل هذه الحسابات من المخطط المحاسبي الوطني إلى الحساب 115 في النظام المحاسبي المالي الذي هو حساب خاص للترحيل.

المطلب الثالث: المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي الجديد لصنف المخزونات

جدول رقم (III-02) : المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي الجديد لصنف المخزونات

المخطط المحاسبي الوطني	النظام المحاسبي المالي الجديد
الصنف 3 المخزونات	الصنف 3 المخزونات
30 البضائع	30 مخزونات البضائع
31 مواد و لوازم	31 المواد الأولية و لوازم
	32 التموينات الأخرى
	321 المواد القابلة للاستهلاك
	322 اللوازم القابلة للاستهلاك
	326 التغليفات
330 المنتجات النصف مصنوعة	331 المنتجات الجاري انجازها
340 المنتجات و الأشغال الجاري انجازها	335 الأشغال الجاري انجازها
	341 الدراسات الجاري انجازها
	345 الخدمات الجاري تقديمها
	351 المنتجات الوسيطة
35 المنتجات المصنعة	355 المنتجات المصنعة
36 النفايات و السقطات	358 المنتجات المتبقية أو المواد المسترجعة
37 مخزون في الخارج	37 المخزونات في الخارج
38 مشتريات	38 المشتريات المخزنة
39 مؤونات تدني قيمة المخزونات	39 خسائر القيمة عن المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ
	390 خسائر القيمة عن مخزونات البضائع
	391 خسائر القيمة عن المواد الأولية و التوريدات
	392 خسائر القيمة عن التموينات الأخرى
	393 خسائر القيمة عن إنتاج السلع الجاري انجازها
	394 خسائر القيمة عن إنتاج الخدمات الجاري انجازها
	395 خسائر القيمة عن المخزونات من المنتجات

397 خسائر القيمة عن المخزونات الخارجية	

خاتمة الفصل

مما سبق ذكره يمكننا القول أن المشكل لا يكمن في تغيير النظام المحاسبي المطبق - الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي – و إنما في مدى استعداد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في قبول هذا المولود الجديد والتعايش معه بالطريقة التي يحقق الأهداف المرجوة من خلاله.

حيث لاحظنا من خلال الدراسة الميدانية أن أغلب المؤسسات غير مستعدة بعد لتطبيق النظام الجديد، إذ انه يفوق احتياجاتها في ظل ما تملكه من آلات و معدات، حيث أن أغلبها قديمة و مهتلكة، و سوء التسيير بالإضافة إلى انعدام الكفاءات المعنية بتطبيق النظام الجديد ، لأن معظم الإطارات لم تسمع عن المعايير المحاسبية الدولية إلا بعد تبني النظام المحاسبي الجديد ، و بالنظر إلى الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من غياب المؤسسات المنتجة، الاعتماد على المحروقات و ضعف البورصة، لا تقوم المؤسسات سوى بتغيير أرقام الحسابات وفق النظام الجديد.

لهذا يجب تكوين الإطارات بشكل جيد يسمح باستيعاب مفاهيم و أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد، أما على مستوى الاقتصاد الوطني فيجب تفعيل بورصة الجزائر و إنشاء أسواق متخصصة تستعمل كمرجع للتقييم.

خاتمة العامة

إن النظام المحاسبي الجديد أملته عدة متغيرات منها ما يتعلق بالتحولات المالية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع مطلع التسعينات، وأخرى متعلقة بالمحيط الدولي والعولمة الاقتصادية، مما يسمح بإعطاء دفع جديد للمؤسسات الوطنية لتقدم وضعيتها المالية بكل شفافية، والتكيف مع المعطيات الجديدة، وتقييم وضعها بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى، وإظهار بوضوح قدرتها التنافسية.

إلا أن الخيار الجزائري بشأن إعداد نظام يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية يتطلب جهود كبيرة للتكيف مع محتواه وتطبيقه من طرف المؤسسات، حيث يعتري هذا الخيار العديد من الصعوبات في ظل واقع البيئة الاقتصادية و المؤسساتية الجزائرية.

نتيجة لهذا تمت صياغة إشكالية البحث لمتمثلة في " إشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية "، و قمنا بمعالجة هذه الأخيرة عن طريق فصلين نظريين و فصل أخر ثالث تطبيقي.

من خلال الفصول النظرية عرضنا أهم المفاهيم المحاسبية، و تطرقنا إلى النظام المحاسبي الجزائري (المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي)، بالإضافة إلى عرض المعايير المحاسبية الدولية.

أما الفصل التطبيقي فتناولنا من خلاله واقع البيئة المؤسساتية و الاقتصادية الجزائرية، و قمنا بعرض و تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمؤسسات لمعرفة إشكالية تطبيق النظام الجديد.

من خلال قيامنا بهذه الدراسة، توصلنا إلى التالي:

نتائج الدراسة النظرية:

أهم النتائج المستخلصة من الدراسة النظرية ما يلي:

1) تعد المحاسبة من أهم أدوات التسيير التي تعتمد عليها المؤسسات، فهي تقنية كمية لمعالجة البيانات وتسجيل العمليات التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديون، كما تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة.

2) ارتبط المخطط المحاسبي الوطني ارتباطا وثيقا بطبيعة الاقتصاد الموجه، و بذلك أصبح غير ملائم للظروف الاقتصادية الجديدة في الجزائر.

3) تتميز المعايير المحاسبية الدولية بتفضيلها للمستثمر، إعطاءها نظرة اقتصادية للمؤسسة، توفير معلومات تتسم بالشفافية و الدقة بالإضافة إلى المساعدة في اتخاذ القرارات.

4) قيام العديد من الدول بتوفيق معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية وبدرجات مختلفة وحسب ظروف كل دولة.

5) إن الجزائر بإقدامها على تبني فكرة المعايير الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد فهي تحذو تقدم كبير وجبار نحو التوافق الدولي المحاسبي، فالنظام الجديد يتناول المبادئ و القواعد التي أتت بها المعايير الدولية خاصة تلك المتعلقة بالقوائم المالية والمبادئ المحاسبية.

6) يقوم النظام المحاسبي المالي بتقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية مع المعايير المحاسبية الدولية، وهذا لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف المستعملين الداخليين والخارجيين للمعلومة المالية.

7) تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية في الجزائر يكون من خلال النظام المحاسبي المالي المتوافق معها، والذي يأخذ بعين الاعتبار جزءا كبيرا منها فيما يتعلق بالإطار التصوري، المبادئ المحاسبية، قواعد التسجيل والتقييم والقوائم المالية.

8) يتطلب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مجموعة من المقومات في البيئة الاقتصادية بالإضافة إلى توفر الإطارات الكفاءة المعنية بتطبيقها.

نتائج الدراسة الميدانية :

من خلال الدراسة الميدانية تم التوصل إلى النتائج التطبيقية التالية:

1) المؤسسة المستجوبة تعتمد على إطاراتها للقيام بالمحاسبة في المؤسسة.

2) ترى العينة المدروسة أن دواعي إصلاح النظام المحاسبي الجديد راجع لمتطلبات المناخ الدولي

(الشراكة الدولية، العولمة،...)، و هذا يؤكد صحة الفرضية الأولى.

3) تجمع المؤسسة المستجوبة على وجود نقائص عند استعمالها للمخطط المحاسبي الوطني.

4) من خلال الاستبيان الموجه للمؤسسة تبين أن كل المؤسسات قامت بتكوين إطاراتها وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، فيما تختلف مدة التكوين من مؤسسة إلى أخرى.

5) تعتبر المؤسسة المستجوبة أن النظام المحاسبي المالي الجديد هو تغيير جذري للمحاسبة في الجزائر.

6) المؤسسة المستجوبة توافق أن النظام المحاسبي الجديد يستجيب حقا لاحتياجات المؤسسة.

7) المؤسسة المستجوبة لم تقم بتطبيق النظام المحاسبي المالي مباشرة.

8) كل عينة الدراسة من المؤسسات لا تقوم بتطبيق النظام المحاسبي المالي بمراعاة جميع قواعده.

9) تعتبر المؤسسة المستجوبة أن انعدام الكفاءات هو من أهم الصعوبات التي واجهت المؤسسة عند تطبيق النظام المحاسبي الجديد، و هذا يثبت صحة الفرضية الثانية كما ترجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف الأنظمة الجديدة، و هذا يؤدي بنا إلى نفي صحة الفرضية الثالثة.

10) كما تجمع المؤسسة المستجوبة بأن البيئة الاقتصادية الجزائرية تعد عائق أمام التطبيق السليم و الجيد للنظام المحاسبي المالي الجديد، و هذا يثبت صحة الفرضية الرابعة.

الاقتراحات و التوصيات:

استنادا للنتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم الاقتراحات و التوصيات التالية لضمان التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي الجديد و الاستفادة من مزاياه:

1) ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي الجديد بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر.

2) تشجيع التعاون الإستراتيجي بين المهنيين الجزائريين والمحترفين الأجانب.

3) بعث وتقوية العلاقة بين هيئة التوحيد والمؤسسات المعنية، خاصة وظيفة الاتصال التي تسمح بنقل انشغالات مختلف الأطراف لهذه الهيئة، وكذلك وقوف هذه الأخير على ما مدى التزام المؤسسات بهذه المعايير وتطبيقها، أي إنشاء شبكة للمعلومات بالاعتماد على نظام مفتوح ومتفاعل يسمح للمحاسبين بالتعبير عن تساؤلاتهم وانشغالاتهم، ولهيئات التوحيد بفهمها للعمل على حلها.

4) ضرورة توفير البيئة السليمة والملائمة التي تضمن التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي.

5) توسيع دائرة التكوين لتشمل كافة المعنيين بتطبيق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية خاصة أولئك الأكاديميين والمكونين والمسيرين للمؤسسات الاقتصادية واعتماد مكاتب خبرة متخصصة في مجال تقييم الأصول.

6) ضرورة تكييف النظام المحاسبي المالي مع المستجدات التي ظهرت في المعايير المحاسبية الدولية.

7) دراسة تجارب وخبرات الدول المتقدمة في المجال المحاسبي ومحاولة الاستفادة منها في تطوير الأنظمة المحاسبية المحلية.

8) ضرورة التركيز على إبراز إيجابيات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأهميتها بالنسبة للمحاسبة.

9) العمل على التكيف السريع باستخدام نظم الإعلام الآلي.

10) تحقيق التوافق والتقارب بين النظام المحاسبي الجديد والعديد من التشريعات والقوانين لاسيما الجبائية.

11) تأهيل قطاع المؤسسات وأنظمة التسيير للتوافق مع متطلبات النظام الجديد، وكذا تأهيل وإعداد الإطارات اللازمة التي من شأنها تسيير نظام المحاسبة المالية الجديد.

12) التوضيح الجيد لمعالم هذا النظام من خلال العديد من المنتديات والملتقيات.

13) الانخراط في برنامج IFAC للاتحاد الدولي للمحاسبين

14) مد جسر التعاون بين المؤسسة والجامعة لأنه من شأن الجامعيين والمتربصين أن يساهموا بشكل كبير في إثراء البحث العلمي والمساهمة في بناء المؤسسات وعدم استخدام سياسة الانطواء والانعزال على المحيط الخارجي واعتبار المتربصين على إنهم دخلاء على المؤسسة.

قائمة المصادر ومراجع

المراجع باللغة العربية

- **كتب:**

- إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- بويعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة، الطبعة الثالثة، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
- بويعقوب عبد الكريم، المحاسبة التحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- خالد أمين عبد الله، د. صايل رمضان، مبادئ المحاسبة (1)، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، 2009.
- خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة و المخطط المحاسبي الوطني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزاير2003.
- د. بن عيشي بشير، بحث حول المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التطبيق، جامعة بسكرة، 2010.
- د. عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة (1) و (2)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2008
- د.أحمد بسيوني شحاتة، د. عبد الوهاب نصر علي، المحاسبة المالية المتقدمة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و الأمريكية و العربية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005
- د.رضوان حلوة حنان، د. نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009
- د.رضوان حلوة حنان، د.أسامة الحارس، أ. فوز الدين الجاموس، أمرير المحاسبة المالية، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2004
- د.طلال الحجاوي، دريان نعوم، المحاسبة المالية (1)، مناهج الجامعات العالمية، جهينة للنشر و التوزيع، عمان، 2007
- شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

- شعيب شنوف، الممكن وغير الممكن في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الإشكاليات والتحديات، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 17-18 جانفي 2010.
- عطية عبد الحي مرعي، أساسيات المحاسبة المالية منظور المعايير الدولية، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009
- مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004
- مسعد محمود الشرقاوي، مبادئ المحاسبة المالية ، الجزء الأول ، المكتبة العصرية، المنصورة، 2002.
- مكرم عبد المسيح الباسيلي، مبادئ المحاسبة، الجزء الأول، المكتبة العصرية ، المنصورة، 2008
- الملتقى الدولي الأول حول : النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، جانفي 2010.
- نور الدين عياشي، المحاسبة العامة حسب المخطط المحاسبي الوطني، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2004/ 2003
- نور الدين مزياني، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، جامعة سكيكدة
- نور الدين مزياني، أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل التوافق المحاسبي الدولي، جامعة سكيكدة، 2008.
- نور الدين مزياني، بحث حول النظام الجزائري الجديد بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية و تحديات البيئة الجزائرية، جامعة سكيكدة، 2008.

المذكرات

- طارق حمزة، المخطط المحاسبي الوطني دراسة تحليلية انتقادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود و المالية، جامعة الجزائر، 2004/2003.
- نوي الحاج، انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية و محاسبة، جامعة شلف، 2008/2007

مجلة

- عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(IFRS/IAS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس جامعة الشلف، 2007.
- قورين الحاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي (scf) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبة في ضل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
- كنوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، 2009.

ملتقيات

- نور الدين مزياني، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية : مقومات ومتطلبات التطبيق، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد ، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 17-18 جانفي 2010.

مراجع باللغة اللاتنية

- Ahmed Sadou, comptabilité générale, 2ème éditions, Berti éditions, Alger, 2005
- Ahmed Sadou, Comptabilité Générale, Berti éditions, Alger, 2002.
- Alain Fayel, Daniel Pernot, comptabilité générale d'entreprise, 12e éditions, Dunod, Paris, 2001.
- Amel Benyekhlef, Le système comptable algérien étude comparative avec les pays de l'Europe de l'Est et les organismes de normalisation comptable internationale, Revue du chercheur N°08, Alger, 2010.
- Dominique Ségura, les métiers de la comptabilité et de la gestion, jeunes éditions, France, 1999.
- Farid Makhlouf, comptabilité analytique, pages bleues, Alger, 2008.
- JJ Friedrich, Comptabilité Générale, 3e éditions, Hachette supérieur, Paris, 2001
- Khafrabi md Zine, plan comptable national, Berti éditions, Alger, 2003, p17
- Lazary, la comptabilité générale, Es-Salem, ALGER, 2001.

- Mark Nikitin, Marie - Odile Regent, Introduction à la comptabilité, 3e éditions, ARMAND COLIN, Paris 2007.
- Mc Belaid, comptabilité générale, 2ème éditions, Les Pages Bleues, Alger, 2003
- PCN, Berti éditions, Alger, 1999.
- Raymond Guillazo, Lucien Jaffé, Pierre Juguet, comptabilité générale, hachette supérieur, Paris, 2000.
- Samir Merouani, Le Projet du nouveau système comptable et financier algerien, anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS, mémoire de magistère en sciences de gestion, option: management, école supérieur de commerce, Alger, 2007.
- Système comptable financier (SCF), pages bleues, Alger, 2008.
- Tazdait ALI, Maitrise du système comptable financier, première édition, édition ACG, Alger, 2009.